رسالتان في أبنية الأفعال وأوزانها
«تقديم وتحقيق»

Two Letters on Structure of Verbs and their Meters
(Presentation and Verification)

أ.د. محمود الحسن

Dr.Mahmoud Al-Hassan

دواة / مجلة فصلية تعنى بالبحوث والدراسات اللغوية

ملخص البحث

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على النبي الأمين محمّدٍ، وعلى آله وأصحابه أجمعين. وبعد:

فقد عُني علماء العربية بالحديث عن أبنية الأفعال وأوزانها وعددها، وميَّزوا بين نوعين منها هي:

١- الأبنية الأساسية وعددها تسعة عشر بناء، منها المجرَّد ويكون ثلاثيًّا أو رباعيًّا، ومنها المزيد ويكون رباعيًّا أو خماسيًّا أو سداسيًّا.

٢- الأبنية الملحقة وتكون رباعيّة أو خماسية أو سداسية، وهي في الأصل ثلاثية، زِيد عليها حرفٌ أو حرفان أو ثلاثة، فأصبحت من الناحية الشكلية توازن الرباعي المجرَّد أو المزيد بحرف أو المزيد بحرفين، في عدد الحروف وترتيب الحركات والسكنات وصِيَغ المصادر والمشتقات،(١) والغرض من زيادة الإلحاق، في رأي جمهور النحاة، التوسع في اللغة، لا إفادة معنى جديد.

ومن أمثلة الإلحاق الفعل «دَهوَر» مثلاً الذي زيدت فيه الواو للإلحاق بـ«دَحرَجَ»، لذلك فهو يوازنه على النحو الآتي:

دَهوَرَ يُدَهوِرُ دَهوِرْ دَهوَرة مُدَهوِر مُدَهوَر

دَحرَجَ يُدَحرِجُ دَحرِجْ دَحرَجة مُدَحرِج مُدَحرَج

ولما تحقَّقت الموازنة بين الفعلين على النحو السابق، في عدد الحروف وترتيب الحركات والسكنات وصِيَغ المصادر والمشتقات، صحَّ القول بالإلحاق. أما نحو: أكرَمَ وقاتَلَ وكذَّب فليست مُلحَقة، لأن مصادرها وبعض مشتقاتها وتصاريفها لا توازن ما يُقابلها في الرباعي المجرَّد.

والمخطوطتان اللتان بين أيدينا هما رسالتان في أبنية الأفعال وأوزانها، تضمُّ الأولى الأبنية الأساسية للأفعال، وتحوي الثانية الأبنية الأساسية والأبنية الملحقة.

وقد قمت بتحقيقهما، متحدِّثًا عن كلٍّ منهما بصورة منفصلة، حفاظًا على كيانها، واستقلالها، وارتباطها بمؤلِّفها وعصره.

آملاً أن أكون قد وُفِّقتُ في خدمة لغتنا العربية، وتراثنا الذي نعتز به. والله الموفِّق والمستعان.

Abstract

The two manuscripts , under hands , represent two letters about the structures of verbs and their meters .The first one includes the basic structures of verbs while the second includes the basic structures as well as the peripheral structures.

I have verified them, explaining each one separately , in order to preserve its integrity , independence , and connection to its author and his age . I hope that I have succeeded in doing service to our Arabic and heritage that we feel proud of.

الرسالة الأولى
[أبنية الأفعال وأوزانها]

المقدمة

تُعـدُّ أبنية الأفعال وأوزانها من أهم مباحث علم الصَّرف. وقـد تحدَّث عنها معظـم النحاة الذين طرقـوا أبواب هذا العِلـم، ولكن مَن يبحـثُ في كتبهم يجـد اختلافًا كبيرًا في عددها وأوزانها، وما هو أساسيٌّ منها وما هُو مُلحَق بغيره. والمخطوطـةُ التي بين أيدينا جمعَ فيها مصنِّفها أبنيةَ الأفعال الأساسـيّة، المجـرَّدة والمزيـدة، فبلغت عنده تسـعةَ عشر بنـاءً: «ثلاثة منهـا ثُلاثِيّة، وأربعة منها رباعيّة، وسـتّة منها خُماسيّة، وستّة منها سُداسِيّة. فالثُّلاثيّة: فعَلَ وفعِل وفعُل. والرُّباعيّة: أفعَلَ وفَعَّل وفاعَلَ وفَعْلَلَ. والخُماسـيّة: افْتَعَلَ وانْفَعَـل وافْعَـلَّ وتَفَعَّل وتَفاعَـل وتفَعْلَلَ. والسُّداسـيّة: استَفْعَلَ وافعَوَّلَ وافْعَوْعَل وافْعالَّ وافْعَنْلَل وافْعَلَلَّ».

وهـذا التصنيف موافق لما اسـتقرّ عليه جمهـور النحاة من المتأخّريـن(٢)، ويُمكـن تبيُّن أوجه الخـلاف من العرض التالي:

١- بلغـت أبنية الأفعـال عند ابن يعيـش (ت٦٤٣هـ) في كتابه «شرح المفصّل» اثنين وثلاثين بناءً، منها سـبعة عشر بنـاء أساسـيًّا تتوافـق مع ما جـاء في المخطوطة، باسـتثناء بناءَيـن هما «تَفَعَّـل وتَفاعَل» إذْ عدَّهما مـن الأبنية الملحقة بـ«تَدَحْـرَج». وباقـي الأبنية ذكرها ضمـن الأبنية الملحقة بالرباعي المجرَّد والمزيد بحرف والمزيد بحرفين(٣).

٢- بلغـت أبنية الأفعال عند ابن مالـك (ت ٦٧٢هـ) في لامية الأفعـال التي شرحها ابنه بـدر الدين (ت ٦٨٦هـ) خمسـين بنـاءً سَرَدهـا في منظومتـه، دون تمييز بـين الأبنية الأساسـية والأبنية الملحقة، وقد فرَضـت طبيعةُ المنظومة تداخلًا في عرض الأفعال الرباعية والخماسية والسّداسية، والأساسـية والمُلحقـة، وضَمَّـت كثـيرًا من الأبنيـة التي تُصَنَّف أمثلتها في النادر أو المهجور أو المصنوع(٤).

٣- بلغـت أبنيـة الأفعـال عنـد الـرضي الأسـتراباذي (ت٦٨٦هـ) في كتابه «شرح شـافية ابـن الحاجِب» اثنين وثلاثـين بنـاء، مصنَّفـة ضمـن مجموعتـين همـا: الأبنيـة الأساسـية، والأبنيـة الملحقـة،(٥) بما يتوافق مـع ما ورد عند ابـن يعيـش في شرح المفصَّل. لكن الرضي اسـتدرك على ابن الحاجـب فذكر أن «تَفَعَّل وتَفاعَل» هما من الأبنية الأساسية، وليسا ملحقين بـ«تَدَحْرَج»(٦). وبذلك بلغت الأبنية الأساسية عنده تسعةَ عشر بناءً. وهذا يوافق ما جاء في المخطوطة التي بين أيدينا تمامًا.

مـن هـذا العـرض يتّضـح أن المـادة العلمية التـي حَوَتها المخطوطة صحيحة بوجه عام، باستثناء بعض الملاحظات المُدرجـة في هوامش التحقيق، إذا أخذنا بعَين الاعتبار أنها تضمَّنت الأبنية الأساسـية للأفعال، دون الأبنية الملحقة. والفرق بـين المجموعتين هو أن الأبنية الأساسـية بعضها مجـرَّد وبعضُها مزيد، بحيث تكـون الزيادة لمعنى مقصود، أما الأبنية الملحَقة فكلها مزيدة، والزيادة فيها ليست لمعنًى مقصود، بل لغرض لفظيّ فحسب.(٧)

تقع المخطوطة ضمن مجموعٍ فيه عدّة رسائل لغوية، وهذا المجموع محفوظ في المكتبة السليمانية بإستانبول، في قسم «أسعد أفندي» برقم ٣١٤٥.

تشغل المخطوطة ستَّ صفحات مزدوجة من المجموع، وتبدأ بالرقم (٢١) وتنتهي بالرقم (٢٦)، وهي مكتوبة بخط واضح وجميل، ومضبوطٍ بالشكل في المواضع التي تحتاج إلى ضَبْط. واسم كاتبها عثمان، ويعود تاريخ نسخها إلى سنة ١٢٠٦هـ.

لم يُذكَر اسم المُصنِّف في المخطوطة، ولم تُسعفنا المصادر بمعرفته، إذ ليس في المصادر المتوفِّرة إشارةٌ إلى المخطوطة أو مصنِّفها. ولكن يُرجَّح أن المصنِّف هو: بدر الدين محمد بن العلامة النحوي المشهور محمد بن عبد الله بن مالك، والمعروف بابن الناظم (ت ٦٨٦هـ) (٨). والذي يدعو إلى ذلك ما يلي:

١- يبدأ المجموع الذي أشرتُ إليه بمخطوطة لكتاب «شرح لامية الأفعال» لابن الناظم، ثم تأتي المخطوطة التي بين أيدينا بعده مباشرةً. وهذا يدعو إلى الاعتقاد بأن المخطوطة لابن الناظم، ولم يجد الناسخ ضرورة لإعادة تكرار اسم المصنِّف.

٢- جاء في نهاية «شرح لامية الأفعال» من المجموع المذكور ما يلي:

«ولبعضهم:

جميع أصول الفعل سبعة أحرف
فها أنا في بيت على الوجه واصِفُ

صحيحٌ ومهموزٌ مثالٌ وأجوف
لفيفٌ ومنقوصُ البناء مُضاعَف

أنواع أبواب التصريف:
فؤادِيَ مُعتَلٌّ، وجِسمِيَ ناقِصٌ
وحُبِّي صَحيحٌ واشتِياقي مُضاعَفُ

وصَدغاكَ مهموزٌ، وعَيناك عِندَنا
لَفِيفانِ مَقرُونٌ ومَفرُوقُ أجوَفُ»

والبيتان الأولان وردا في أول المخطوطة التي بين أيدينا. وهذا أيضًا يدعو إلى الاعتقاد بأن ابن الناظم بعد أن انتهى من شرح لاميّة الأفعال أراد أن يصنع لها مُختَصَرًا مُيَسَّرًا، فأورد البيتين في نهاية شرحه، ثم بنى عليهما مُختَصَره الذي هو المخطوطة التي بين أيدينا.

٣- تمثِّل المخطوطة، إذا قارنّاها بشرح لامية الأفعال، مختصرًا مُيسَّرًا، يَسهُل حِفظُه، ويخلو من التعقيد، ويستثني الأبنية التي لا تجيء عليها إلا الأمثلة النادرة. وهذا يقود إلى الاعتقاد أيضًا بأنها لابن الناظم المشهور بمختَصراته. فنسبة المخطوطة لابن الناظم أمرٌ مُرجَّح وليس مقطوعًا به. ويبقى الباب مفتوحًا أمام الباحثين للإدلاء بدلوهم.

وقد اعتمدتُ في التحقيق على النسخة الوحيدة التي ذكرتُها، مُستعينًا بالمصادر والمراجع الصرفية، كبديل عن تعدُّد النسخ المخطوطة التي يقتضيها المنهج العلمي في التحقيق. ووضعت بين معقوفتين [ ] في المتن المحقَّق ما رأيته ضروريًا للتوضيح. واقتصرتُ في التعليقات على ما يخدم الفهم والتوضيح، متجنِّبًا التفصيلات التي تجعل المختَصَر مُطَوَّلًا، والمُيَسَّر مُعَقَّدًا، وتُخرِج النَّصّ عمّا أراده له المصنِّف.

آمـلًا أن أضع مادة هـذه المخطوطة بين أيدي الدارسـين، وخاصةً غير المختصّين والطّلاب، لسهولة حِفظِها، ولأنها تضـمّ المادة الأساسـية التـي يُعَـوَّل عليها في معرفـة أبنية الأفعـال وأنواعها وأزمنتهـا، والمصادر والمشـتقات التي ترتبط بها.

والله من وراء القَصد، وهو الموفِّق والمُستعان

(النصّ المحقَّق)

[أبنية الأفعال وأوزانها](٩)

بسـم الله الرحمن الرحيم، الحمدُ لله ربِّ العالَمين، والصَّلاة والسلام على محمد وآله أجمعين. أما بعد:

إنَّ مَوازِيـنَ الأفعالِ تسـعةَ عشَر نوعًا: ثلاثـةٌ منها ثُلاثِيّة، وأربعـةٌ منهـا رباعيّـة، وسـتّةٌ منها خُماسـيّة، وسـتّةٌ منها سُداسِيّة.

فالثُّلاثيّـة: فعَـلَ وفعِـل وفعُـل. والرُّباعيّة: أفعَـلَ وفَعَّل وفاعَـلَ وفَعْلَلَ(١٠). والخُماسـيّة: افْتَعَـلَ وانْفَعَل وافْعَلَّ وتَفَعَّـل وتَفاعَـل وتَفَعْلَـلَ(١١). والسُّداسـيّة: اسـتَفْعَلَ وافْعَنْلَل وافعَلَلَّ وافعَوَّلَ وافْعَوعَل وافْعالَّ(١٢).

ثم الأفعال على سبعة أوجُه. وقد جمعها قول الشاعر:

جَمِيعُ أُصُولِ الفِعلِ سَبعةُ أوجُهٍ
لَها أنا فِي بَيتٍ عَلَى الوَجهِ واصِفُ

صَحِيحٌ ومَهمُوزٌ مِثالٌ وأجوَف
لَفِيفٌ ومَنقُوصُ البِناءِ مُضاعَفُ

فالصَّحيحُ: ما كانَ خالِيًـا من حروف العِلّة، نحو: ضرَب وقتَل وجلَس(١٣).

والمَهموزُ: ما كان فـاءُ فِعلِه أو عَينُ فِعلِه أو لامُ فِعله همزةً، نحو: أكَل وسأل وقرأ.

والمِثال: ما كانَ فاءُ فِعله حرفَ علّة، نحو: وَصَل ويَسَر.

والأجوف: ما كان عينُ فِعله حرفَ علّة، نحو: قالَ وباعَ.

واللَّفيف: ما كان فيه حَرفا عِلّة، وهو على ضَربَين: مَقرُون ومَفرُوق. فالمَقرُون: ما كان عَينُ فِعله ولام فِعله حَرفَي عِلّة نحو: طَوَى وثَـوَى. والمَفرُوق: ما كان فاء فِعلِه ولامُ فِعله حَرفَي علّة نحو: وَقَى ورَعَى.

والمَنقُـوص: ما كان لامُ فِعلِه حَرفًا من حروف العِلّة نحو: رَمَى ورَعَى.

والمُضاعَف: ما كان عينُه ولامُـهُ حَرفَين من جِنس واحد، مُظهَرًا كان أو مُدغَمًا نحو: مَدَّ يمُدُّ وأصلها: مدَدَ يَمْدُدُ.

باب [فعَل من الصحيح والمهموز]

اعلَـمْ أنّ «فعَل» مفتوحَ العَين، من الصَّحيح والمهموز، إذا كان في موضـع عَـين فِعله أو لام فعله حـرفٌ من حروف الحَلق يأتي مسـتقبَلُه مفتوحًا، نحو: رحَل يرحَل، و[سـنَح يسـنَح](١٤)، ودمَغ يدمَغ، ومنَع يمنَـع، وذهَب يذهَب، وسأل يسـأل. وحروف الحَلق سـتة: الهمزة والهاء والعَين والغَين والحاء والخاء.

وإنْ كان خاليًا من حروف الحَلْق يأتي مضمومًا أو مكسورًا نحو: قتَل يقتُـل، وبذَل يبـذُل، وضرَب يضرِب، وجلَس يجلِس.

والأغلـب في مصـدره يُعتـبَر باللـزوم والتَّعـدّي، فيُقال في الـلازم(١٥): «فُعُـولًا» نحـو: خـرَج خُرُوجًا وجلَس جُلُوسًـا، وفي المتعـدّي: «فَعْلًا» نحـو: ضرَب ضَرْبًا وقتَل قَتْلًا.

واسـم فاعِله عـلى وزن «فاعِل». واسـم مَفعُوله على وزن

«مَفعُول»، نحو: ضـارِب ومَضرُوب، وحابِس ومَحبُوس، وقاتِل ومَقتُول.

والأمـر والنَّهـي في جميـع الأفعـال مبنيّـان عـلى الفعـل المسـتقبل(١٦)، فـإنْ كان ثاني المسـتَقبَل مُتحـرِّكًا تَحذِفِ الزّائـدَ مـن أوَّلِه وتُسـكِّنِ الحـرفَ الأخـير، كقَولك: من «تَصِلُ»: صِلْ، ومن «تَعِدُ»: عِدْ، ومِن «تَتَعَلَّمُ»: تَعَلَّمْ.

وإنْ كان ثاني المُستَقبَل ساكنًا احتيجَ إلى الهمزة للتَّوصُّل بها إلى الحَرف السـاكن، وتكون الهمزة مضمومة إذا كان عين الفعـل مضمومًا نحو: مـن «تَقتُلُ»: اُقتُلْ، ومـن «تَبذُلُ»: اُبـذُلْ، ومكسـورةً إذا كان عين فِعل المسـتقبَل مفتوحًا أو مكسورًا نحو: من «تَضرِبُ»: اِضرِبْ، ومن «تمنَعُ»: اِمنَعْ.

وأما النَّهـي فيُزاد على الفعل المُسـتقبَل «لا» نحو: لا تَقتُلْ ولا تَضرِبْ ولا تَمنَعْ.

باب «فعَل» من المثال

اعلَـمْ أن «فعَل» من المثال، إذا كان في موضع عَين فِعله أو لام فعلـه حرفٌ من حروف الحَلق يأتي مسـتقبَلُه مفتوحًا، نحـو: وهَب يهَـبُ ويَعَـر يَيْعَـرُ(١٧)، وإن كان خاليًا من حروف الحلق يأتي مكسورًا نحو: وَصَل يَصِلُ، والأصل: يَوصِلُ فحُذِفَت الواو لحصولها بين [ياء] وكسرة لازِمة.

والأغلـب في مصـدره يُعتبَر باللزوم والتَّعـدّي، فيُقال في الـلازم: «فُعُولًا» نحو: وصَل وُصُـولًا ووَرَد وُرُودًا، وفي المتعـدّي: «فَعْـلًا» نحو: وَهَـب وَهْبًا، ويقع فيـه نوعٌ آخر نحو: صِلةً وعِدةً.

واسـم فاعِله عـلى وزن «فاعِل»، واسـم مَفعُوله على وزن «مَفعُول»، نحو: واصِل ومَوصُول، وواهِب ومَوهُوب.

[وأمـا] الأمر والنهي فقد ذكـرتُ أنهما يُبنَيـان على الفعل المسـتقبَل، فتقـول من «تَصِـل»: صِلْ [ولا تَصِـلْ]، ومن «تَهَبُ»: هَبْ [ولا تَهَبْ]، ومن «تَيْعَرُ»: اِيْعَرْ ولا تَيْعَرْ.

باب «فعَل» من الأجوف

اعلـم أن «فعَـل» من الأجوف يأتي مسـتَقبَلُه مضمومًا إنْ كان من بنات الواو نحو: قالَ يقُول ورامَ يَرُوم، ومكسورًا إن كان مـن بنات الياء نحو: كالَ يكِيلُ وبـاعَ يَبِيع وصارَ يَصِيرُ.

والأغلب مـن مَصدره يأتي عـلى وزن «فَعْـل» نحو: قَوْل وبَيْع.

واسـم فاعله يأتي عـلى وزن «فاعِـل» نحو: قائِـل وبائِع.

واسـم المفعول منه إنْ كان من بنات الياء(١٨) يأتي ناقِصًا وتامًّا نحو: مَكِيل ومَكيُول ومَبِيع ومَبيُوع.

والأمر: قُلْ، والنَّهي: لا تَقُلْ، وبِعْ ولا تَبِعْ. والأصل: قُوْل وبِيْعْ فحُذِفت الواو والياء لالتقاء الساكِنَين.

باب «فعَل» من اللفيف المقرون [والمفروق]

اعلم أن «فعَل» من اللفيف المقرون يأتي مُستقبَله مكسورًا نحو: طَوَى يَطوِي وثَوَى يَثوِي، والأصل: طَوَيَ وثَوَيَ، فقُلبَت الياءُ ألِفًا لتحرُّكها وانفتاح ما قَبلَها، ويَطوِي أصله: يَطْوِيُ فأُسكِنَت الياء لانكسار ما قبلها.

ومصـدره يأتي عـلى وزن «فَعْل» نحو: طَـوَى يَطْوِي طَيًّا، والأصل: طَوْيًا فقُلِبَت الواو ياءً وأُدغِمَت في الياء الثانية.

واسـم فاعله يأتي على وزن «فاعِل» نحو: طاوٍ، والأصل: طاوِيٌ فأُسكِنَت الياءُ ثم حُذِفَت لسكونها وسكون التنوين بعدها(١٩). واسـم مفعوله يأتي على وزن «مَفْعُول» نحو: مَطْـوِيّ، والأصـل: مَطْـوُوِيٌ، فقُلِبَـت الـواو الثانيـة ياءً وأُدغِمَت في الياء الثانية.

والأمـر «اِفْعَلْ» والنَّهـيُ «لا تَفْعَلْ»(٢٠) نحـو: اِطْوِ ولا تَطْوِ، والأصل فيه: اطْوِي فحُذِفَت الياء علامةً للسكون.

والمَفـرُوق منه يأتي مستقبَلُه نحو: وَعَى يَعِـي وَعْيًا، فهو: واعٍ وذاكَ مَوعِيّ.

والأمـر: عِـهْ، والنَّهْيُ: لا تَعِـهْ، فإنْ وصلتَـهُ حذَفتَ الهاء نحو: عِ حِفْظَ ما رأيتُ لَك.

باب [فعَل] من الناقص

اعلَـمْ أنّ «فعَل» مـن [الناقـص](٢١) إذا كان في موضِع عَـينِ فِعْله حرفٌ من حروف الحَلْق يأتي مستقبَلُه مفتوحًا نحو: سَعَى يَسـعَى ورَعَى يَرعَى، وإنْ كان خاليًا منها يأتِي مستقبَلُه مضمومًـا إذا كان من بنات الـواو نحو: تَلا يَتلُو وعَلا يَعلُو، ومَكسُـورًا إنْ كان من بنـاتِ الياء نحو: رَمَى يَرمِي وقَضَى يَقضِي.

والأغلب من مصـدره يُعتبَر باللزوم والتَّعـدّي، فيُقال في الـلاّزِم: «فُعُولًا» نحو: عَـلا عُلُوًّا، وفي المتعـدّي: «فَعْلًا» نحو: رَمَى رَمْيًا.

واسـم فاعِله يأتي على وزن «فاعِل» واسم مَفعوله يأتي على وزن «مَفعُـول» نحـو: رَمَى يَرمِـي رَمْيًا، فهـو: رامٍ وذاك مَرْمِيّ، والأصل: رامِيٌ ومَرمُويٌ ففُعِل بهما ما تقدَّم(٢٢).

والأمـر والنَّهـيُ يُبنَيان عـلى القياس المذكـور، فتقول من «تَتلُـو»: اُتْـلُ، ومن «تَرمِي»: اِرْمِ، ومن «تَسـعَى»: اِسْـعَ. والنَّهـي: لا تَتْـلُ ولا تَرْمِ ولا تَسْـعَ فحُذِفَت الـواو والياء والألف علامةً للسّكون(٢٣).

باب «فعَل» من المُضاعَف

اعلم أن «فعَـل» من المُضاعَف يأتي مسـتقبَلُه مَضمومًا إنْ كان مُتعدِّيًا نحو: مَدَّ يَمُدُّ وشَـدَّ يَشُـدُّ، ومَكسـورًا إنْ كان لازِمًا نحو: فَرَّ يَفِرُّ وشَبَّ يَشِبُّ.

والأغلب من مصـدره يُعتبَر باللزوم والتَّعـدّي، فيُقال في الـلاّزِم: «فُعُولًا» نحـو: كَرَّ كُرُورًا، وفي المتعـدّي: «فَعْلًا» نحو: مَدَّ مَدًّا.

واسـم فاعِله يأتي على وزن «فاعِل» واسم مَفعوله يأتي على وزن «مَفعُول» نحو: مادٍّ(٢٤) ومَمْدُود.

والأمـرُ منه إنْ كان مُتعدِّيًا يأتي(٢٥) مَضمومًا ومَكسـورًا ومَفتوحًا نحو: مُدُّ ومُدِّ ومُدَّ، وإن كان لازِمًا يأتي مكسورًا ومَفتوحًا نحو: فِرِّ وفِرَّ. والنهي: لا تَمُدَّ ولا تَفِرَّ.

باب «فعِل»

اعلم أن «فعِل» من الصحيح، بكسر العَين، يأتي مسـتقبَلُه مفتوحًا لا غَير نحو: سمِع يسمَع وبخِل يبخَل وفرِح يفرَح وعطِش يعطَش وعرِج يعرَج.

والأغلـب في مصدره يُعتـبَر باللزوم والتَّعـدّي، فيُقال في الـلاّزِم: «فَعَـلًا» نحـو: عطِش عَطَشًـا وفـرِح فَرَحًا، وفي المتعدّي: [فَعْلًا نحو]: سمِع سَمْعًا.

واسـم فاعله يـأتي على خمسـة أوجـه: على «فاعِـل» نحو سـامِع، وعلى «فَعِيل» نحو بَخِيل، وعلى «فَعِل» نحو فَرِح، [وعلى «فَعْلان» نحو عَطْشـان، وعلى «أفْعَل» نحو أعْرَج]، ومَفعُوله يأتي على وزن «مَفعُول»(٢٦).

والأمر منه «اِفعَلْ» بكَسْر الهمزة، [والنَّهي: لا تَفعَلْ].

وهـذا القيـاس في المسـتقبَل والمصدر والفاعـل والمفعول والأمـر والنَّهـي يطَّـرد في: المهمـوز والمثـال والأجـوف واللفيف والمنقوص والمُضاعَف.

في هذا الباب المهموز نحو: أسِنَ يأسَنُ أسَنًا، فهو: آسِنٌ، [وذاك: مأسون]، اِئْسَن ولا تأسَنْ.

والمثـال نحو: وَجِـلَ يَوجَلُ وَجَلًا، فهـو: واجِلٌ، [وذاك: مَوجول]، اِيجَلْ ولا تَوجَلْ.

والأجوف نحو: خافَ يَخـافُ خَوْفًا، فهو: خائِف، وذاك: مَخُوف، خَفْ لا تَخَفْ.

واللَّفيف نحو: طَوِيَ يَطوَى طَوْيًا، فهو: طاوٍ، وذاك: مَطوِيّ، اِطْوِ لا تَطْوِ.

والمنقوص نحو: خَشِيَ يَخْشَى خَشيةً، فهو: خَشيان(٢٧)، [وذاك: مَخْشِيّ]، اخْشَ لا تَخْشَ.

والمُضاعَف نحو: عَضَّ يَعَضُّ عَضًّا، فهو: عاضٌّ، وذاك: مَعْضُوض، عَضَّ لا تَعَضَّ.

باب «فعُل»

اعلم أن «فعُل» من الصحيح وغيره يأتي مستقبَله مضمومًا لا غَير، نحو: مَجُد يَمجُد وكَرُم يَكرُم وحسُن يَحسُن و[ضخُم يَضخُم](٢٨) وسَمُر يَسمُر وشَجُع يَشجُع وجَبُن يَجبُن.

والأغلب من مصدره يأتي على وزن «فَعَل وفَعالة» نحو: كَرُم يَكرُم كَرَمًا وكَرامةً.

واسم فاعله يأتي على سبعة أوجه: على «فاعِل» نحو ماجِد، وعلى «فَعِيل» نحو كَريم، وعلى «فَعَل» نحو حَسَن، وعلى «فَعْل» نحو ضَخْم، وعلى «أفْعَل» نحو أسْمَر، وعلى «فُعال» نحو شُجاع، وعلى «فَعال» نحو [جَبان] (٢٩).

ولا مفعول له لأنه لازمٌ أبدًا(٣٠).

والأمر منه «اُفْعُلْ»، والنهي «لا تَفعُلْ»، نحو: اُكرُمْ لا تَكْرُمْ.

والمهموز منه: أدُبَ يأدُبُ، فهو آدِب، اُؤْدُبْ لا تأدُبْ.

والمثال منه: وَسُمَ يَوسُمُ وَسامةً، فهو وَسِيمٌ، اُوْسُمْ لا تَوْسُمْ.

والمَنقوص منه: سَرُوَ يَسْرُو سَراوةً، فهو سَرِيّ، اُسْرُ لا تَسْرُ.

ولا يأتي من هذا الباب الأجوف واللفيف والمُضاعَف.

باب [الأفعال] الرّباعية

الأول منها «أفعَلَ» بزيادة الهمزة، فيأتي مستقبَلُه على «يُفْعِلُ» بضَمّ الياء وكسر العَين نحو: أكرَمَ يُكرِمُ إكرامًا، والأصل: يُؤَكْرِمُ فحُذِفَت الهمزة لاجتماع الهمزتَين عند حِكاية النَّفْس، فكذلك حُذِفت عند الياء والتاء والنون حملًا عليها.(٣١)

ومَصدره يأتي على «إفْعال» نحو: إكْرام.

واسم فاعله على «مُفْعِل» نحو مُكرِم، بضمّ الميم وكَسر العَين. واسم مَفعوله على وزن «مُفْعَل»، بضم الميم وفتح العَين [نحو مُكرَم].

والأمر منه أَفْعِلْ، [والنَّهي] لا تُفْعِلْ.

وكل فِعلٍ ماضيه تَجاوَز عن ثلاثة أحرف اسمُ فاعِله يأتي بكَسْر العَين، واسم مفعوله بفتح العَين، كما تَرَى.

والثاني منها «فَعَّل» بزيادة التَّشديد، فيأتي مستقبَلُه «يُفَعِّلُ»، ومصدره على «تَفْعِيل وتَفْعِلة»، واسمُ فاعِلِه على «مُفَعِّل»، واسمُ مفعوله على «مُفَعَّل»، والأمر منه «فَعِّلْ»، والنَّهي «لا تُفَعِّلْ».

مثاله: بَصَّرَ يُبَصِّرُ تَبصِيرًا وتَبصِرةً، فهو مُبَصِّر، وذاك مُبَصَّر، بَصِّرْ، لا تُبَصِّر.

والثالث منها «فاعَل» بزيادة الألف، فيأتي مستقبَلُه على «يُفاعِلُ»، ومَصدرُه على «مُفاعَلة وفِعال»، واسم فاعله على «مُفاعِل»، واسم مفعوله «مُفاعَل»، والأمر منه «فاعِلْ»، والنَّهي «لا تُفاعِلْ».

مثاله: خاطَبَ يُخاطِبُ مُخاطَبةً وخِطابًا، فهو مُخاطِب، وذاك مُخاطَب، والأمر: خاطِبْ، والنَّهي: لا تُخاطِبْ.

والرابع منها «فَعْلَلَ» بزيادة اللام(٣٢)، فيأتي مستقبَلُه «يُفَعْلِلُ»، [ومَصدَرُه] «فَعْلَلة وفِعْلالًا»، واسم فاعله على «مُفَعْلِل»، واسم مفعوله على «مُفَعْلَل»، والأمر منه

«فَعْلِلْ»، والنَّهي «لا تُفَعْلِلْ».

مثاله: دَحرَجَ يُدَحـرِجُ دَحرجةً ودِحْراجًا، [فهو مُدَحرِج، وذاكَ مُدَحرَج، والأمر: دَحرِجْ، والنهي: لا تُدَحرِجْ].

باب [الأفعال] الخماسية

الأول منهـا «افْتعَلَ» بزيادة الألف والتاء، ويأتي مستقبَلُه عـلى «يَفتَعِـلُ»، ومَصـدرُه عـلى «افْتِعـال»، واسـم فاعله عـلى «مُفْتَعِل»، واسـم مفعوله على «مُفْتَعَـل»، والأمر منه «اِفتَعِلْ»، والنَّهي «لا تَفتَعِلْ».

مثالـه: اقتطَعَ يَقتَطِعُ اقتِطاعًا، فهـو مُقتَطِع، وذاك مُقتَطَع، اِقتَطِعْ ولا تَقْتَطِعْ.

والثاني منها «انْفَعَلَ» بزيادة الألف والنون، فيأتي مُستقبَلُه عـلى «يَنْفَعِـلُ»، ومصدره عـلى «انْفِعـال»، واسـم فاعله «مُنفَعِـل»، ولا مفعـولَ لـه لأنـه لازم أبـدًا، والأمـر منه «اِنْفَعِلْ»، والنَّهي «لا تَنْفَعِلْ».

مثالـه: انصَرَفَ يَنصَرِفُ انْصِرافًا، فهـو مُنصَرِف، اِنْصَرِفْ ولا تَنْصَرِفْ.

والثالـث منهـا «افْعَـلَّ» بزيادة الألـف والتشـديد، فيأتي مستقبله عـلى «يَفْعَلُّ»، ومصـدره على«افْعِلال»، واسـم فاعله على «مُفْعَـلّ»، ولا مفعولَ له لأنه لازم أبدًا، والأمر منه «اِفْعَلَّ»، والنَّهي «لا تَفْعَلَّ».

مثاله: احمَرَّ يَحمَرُّ احْمِرارًا، فهو مُحْمَرّ، اِحْمَرَّ ولا تَحْمَرَّ.

والرابع منها «تَفَعَّلَ» بزيادة التاء والتشديد، فيأتي مستقبَلُه عـلى «يَتَفَعَّلُ»، ومصـدره على «تَفَعُّل»، واسـم فاعله على «مُتَفَعِّـل»، واسـم مفعولـه عـلى «مُتَفَعَّـل»، والأمـر منه «تَفَعَّلْ»، والنهي «لا تَتَفَعَّلْ».

مثاله: تَعَلَّـمَ يَتَعَلَّمُ تَعَلُّمًا، فهو مُتَعَلِّـم، وذاك مُتَعَلَّم، تَعَلَّمْ ولا تَتَعَلَّمْ.

والخامِـس «تَفاعَلَ» بزيـادة التاء والألف، فيأتي مسـتقبَله على «يَتَفاعَل»، ومصدره على «تَفاعُل»، واسـم فاعله على «مُتَفاعِـل»، واسـم مفعوله عـلى «مُتَفاعَـل»، والأمر منه «تَفاعَلْ»، والنهي «لا تَتَفاعَلْ».

مثالـه: تَكاثَرَ يَتَكاثَرُ تَكاثُـرًا، فهو مُتَكاثِـر، وذاك مُتَكاثَر، تَكاثَرْ ولا تَتَكاثَرْ.

والسـادس منها «تَفَعْلَلَ» بزيادة التـاء واللام(٣٣). فيأتي مسـتقبلُه على «يَتَفَعْلَـلُ»، ومصدره على «تَفَعْلُل»، واسـم فاعلـه على «مُتَفَعْلِـل»، والأمر منه «تَفَعْلَـلْ»، والنهي «لا تَتَفَعْلَلْ».

مثالـه: تَدَحـرَجَ يَتَدَحْرَجُ تَدَحْرُجًا، فهـو مُتَدَحْرِج، وذاك مُتَدَحْرَج، تَدَحْرَجْ ولا تَتَدَحْرَجْ.

باب [الأفعال] السداسية

الأول منها «اسـتَفعَلَ» بزيادة الألف والسين والتاء، فيأتي مستقبلُه على «يَستَفعِلُ»، ومصدره على «استِفْعال»، واسم فاعله على «مُسـتَفعِل»، واسم مفعوله «مُستَفعَل»، والأمر منه «اِستَفْعِلْ»، والنهي «لا تَستَفْعِلْ».

مثالـه: اسـتَغْفَرَ يَسـتَغْفِرُ اسـتِغفارًا، فهو مُسـتَغْفِر، وذاك مُستَغْفَر، اِستَغْفِرْ ولا تَستَغْفِرْ.

والثاني منهـا «افْعَنْلَل» بزيادة الألف والنون واللام(٣٤)، فيأتي مسـتقبَلُه على «يَفْعَنْلِلُ»، ومَصدره عـلى «افْعِنْلال»، واسم فاعِله على «مُفْعَنْلِل»، واسم مفعوله لا يأتي، والأمر منه «اِفْعَنْلِلْ»، والنَّهي «لا تَفْعَنْلِلْ».

مثاله: اسْحَنْكَكَ يَسْـحَنْكِكُ اسْحِنكاكًا، فهو مُسْحَنْكِك، اِسْحَنْكِكْ لا تَسْحَنْكِكْ.

والثالث منهـا «افْعَلَلَّ» بزيادة الألـف واللام(٣٥)، فيأتي مسـتقبَلُه على «يَفْعَلِـلُّ»، ومَصدره على «افْعِلاّل»، واسـم

فاعِلـه عـلى «مُفْعَلِلّ»، والأمر منـه «اِفْعَلِـلَّ»، والنَّهي «لا تَفْعَلِلَّ».

مثاله: اِقشَـعَرَّ يَقشَـعِرُّ اِقْشِـعْرارًا، فهو مُقْشَـعِرّ، اِقْشَعِرَّ لا تَقْشَعِرَّ.

والرابـع منها «اِفْعَـوَّلَ» بزيـادة الألف والتَّشـديد(٣٦)، فيأتي مسـتقبَلُه على «يَفْعَـوِّلُ»، ومَصدره عـلى «اِفْعِوّال»، واسـم فاعِله على «مُفْعَوِّل»، والأمر «اِفْعَوِّلْ»، والنَّهي «لا تَفْعَوِّلْ».

مثالـه: اِعلَوَّطَ يَعْلَوِّطُ اِعْلِوّاطًا، فهـو مُعْلَوِّطْ، اِعْلَوِّطْ ولا تَعْلَوِّطْ.

والخامس منهـا «اِفْعَوعَلَ» بزيادة الألـف والواو والعَين، فيأتي مسـتقبَلُه على «يَفْعَوعِلُ»، ومَصدره على «اِفْعِيعال»، واسـم فاعِله عـلى «مُفْعَوعِل»، والأمـر منـه «اِفْعَوعِلْ»، والنَّهي «لا تَفْعَوعِلْ».

مثالـه: احْـدَودَبَ يَحْـدَودِبُ اِحْدِيدابًـا، فهو مُحْـدَودِب، اِحْدَودِبْ لا تَحْدَودِبْ.

والسـادس منها «اِفْعالَّ» بزيادة الهمزة والألف والتَّشديد، فيأتي مسـتقبَلُه على «يَفْعـالُّ»، ومَصدره عـلى «اِفْعِيلال»، واسـم فاعِله على «مُفْعالّ»، والأمر منـه «اِفْعالَّ»، والنَّهي «لا تَفْعالَّ».

مثالـه: اِصْفارَّ يَصْفـارُّ اِصْفِيرارًا، فهو مُصْفـارّ، اِصْفارَّ لا تَصْفارَّ.

تمت بعونه تعالى عَزَّ شأنُه

الرسالة الثانية

بناء الأفعال

مقدّمة:

اهتـم كثير مـن علـماء العربيـة بأبنيـة الأفعـال ومعانيها الصرفية، وقسموها إلى أبواب ليسهل حفظها وتدريسها، عـلى اعتبارها من أهـم مباحث علم الـصرف. ولكن مَن يبحثُ في كتبهم يجد اختلافًا كبيرًا في عددها وأوزانها، وما هو أساسيٌّ منها وما هُو مُلحَق بغيره.

والمخطوطـةُ التي بين أيدينا جمعَ فيها مصنِّفها أبنيةَ الأفعال الأساسـيّة والملحَقة، المجرَّدة والمزيدة، فبلغت عنده خمسةً وثلاثين بناء تتوزع في مجموعتين:

١ – الأبنيـة الأساسـية وعددها اثنان وعشرون بناء: سـتة منهـا للثلاثيـة المجرَّدة، وهـي: فعَلَ يفعُـل، وفعَل يفعِل، وفعَـل يفعَـل، وفعِل يفعَـل، وفعُل يفعُل، وفعِـل يفعِل. وثلاثة للثلاثية المزيدة بحـرف وهي: أفعَلَ وفَعَّل وفاعَلَ. وخمسـة للثلاثيـة المزيدة بحرفـين وهـي: انْفَعَـل وافْتَعَل وافْعَـلَّ وتَفَعَّـل وتَفاعَل. وأربعـة للثلاثية المزيـدة بثلاثة أحرف وهي: استَفْعَلَ وافْعَوْعَل وافعَوَّل وافْعالَّ. وواحد للرباعـي المجـرَّد وهـو: فَعْلَلَ، وواحـد للرباعـي المزيد بحرفَ وهو: تفعلَلَ، واثنان للرباعي المزيد بحرفين وهما: افعَنْلَلَ وافعَلَلَّ.

٢ – الأبنيـة الملحقـة بالرباعـي المجـرَّد وبالرباعـي المزيد وعددهـا ثلاثة عـشر بناء: سـتة ملحقة بالرباعـي المجرَّد «فَعْلَلَ» وهي: فَوعَل وفَعْوَل وفَيعَل وفَعْيَل وفَعلَل وفَعْلَى. وخمسـة ملحقـة بالرباعي المزيـد بحـرف «تَفَعلَل» وهي: تَفَعلَل وتفوعَـل وتفَيعَل وتَفَعْوَل وتَفَعْلَى. واثنان ملحقان بالرباعي المزيد بحرفين «افعَنْلَلَ» وهما: افعَنلَل وافعَنْلَى.

وهـذا التصنيف موافق لما اسـتقرّ عليه جمهـور النحاة من المتأخّرين(٣٧)، ويُمكن تبـيُّن أوجه الخلاف من العرض التالي:

١ – بلغـت أبنية الأفعـال عند ابن يعيـش (ت٦٤٣هـ) في

كتابه «شرح المفصّل» اثنين وثلاثين بناءً، منها سبعة عشر بناء أساسيًّا تتوافق مع ما جاء في المخطوطة، باستثناء بناءَين هما «تَفَعَّل وتَفاعَل»، إذْ عدَّهما ابن يعيش من الأبنية الملحقة بـ«تَدَحْرَج». يُضاف إلى ذلك أن ابن يعيش صنَّف الأبنية باعتبار صيغة الماضي فقط، أما صاحب المخطوطة فقد أخذ بعين الاعتبار صيغتي الماضي والمضارع، فجاء عنده الثلاثي المجرَّد على ستة أبواب على حين أنه عند ابن يعيش ثلاثة أبواب.

أما الأبنية الملحقة بالرباعي المجرَّد والمزيد بحرف والمزيد بحرفين فعددها خمسة عشر وهي تزيد عمّا جاء في المخطوطة(٣٨)، ببناءَين عدَّهما من الملحَقات كما ذكرتُ قبل قليل، وعدَّهما صاحب المخطوطة من الأبنية الأساسية.

٢- بلغت أبنية الأفعال عند ابن مالك (ت ٦٧٢هـ) في لامية الأفعال التي شرحها ابنه بدر الدين (ت ٦٨٦هـ) خمسين بناءً سَرَدها في منظومته، دون تمييز بين الأبنية الأساسية والأبنية الملحقة، وقد فرَضت طبيعةُ المنظومة تداخلاً في عرض الأفعال الرباعية والخماسية والسّداسية، والأساسية والمُلحقة، وضَمَّت كثيرًا من الأبنية التي تُصَنَّف أمثلتها في النادر أو المهجور أو المصنوع.(٣٩)

٣- بلغت أبنية الأفعال عند الرضي الأستراباذي (ت٦٨٦هـ) في كتابه «شرح شافية ابن الحاجِب» اثنين وثلاثين بناء، مصنَّفة في مجموعتين هما: الأبنية الأساسية، والأبنية الملحقة(٤٠)، بما يتوافق مع ما ورد عند ابن يعيش في شرح المفصَّل. لكن الرضي استدرك على ابن الحاجب فذكر أن «تَفَعَّل وتَفاعَل» هما من الأبنية الأساسية، وليسا ملحقين بـ«تَدَحْرَج»(٤١). وبذلك بلغت الأبنية الأساسية عنده تسعةَ عشر بناءً، باعتبار صيغة الماضي. وهذا يوافق ما جاء في المخطوطة التي بين أيدينا تمامًا.

من هذا العرض يتّضح أن المادة العلمية التي حَوَتها المخطوطة صحيحة بوجه عام، باستثناء بعض الملاحظات المُدرجة في هوامش التحقيق، إذا أخذنا بعَين الاعتبار أنها تضمَّنت الأبنية الأساسية للأفعال بحسب صيغتي الماضي والمضارع، مع الأبنية الملحقة. والفرق بين المجموعتين هو أن الأبنية الأساسية بعضها مجرَّد وبعضُها مزيد، بحيث تكون الزيادة لمعنى مقصود، أما الأبنية الملحَقة فكلها مزيدة، والزيادة فيها ليست لمعنًى مقصود، بل لغرض لفظيّ فحسب.(٤٢)

وهذه المخطوطة طُبعت عدة مرات دون تحقيق في بولاق عام ١٢٤٤هـ و١٢٦٢هـ و١٢٦٧هـ و١٢٨٠هـ و١٢٨٢هـ، وفي الآستانة عام ١٢٧٨هـ، وفي مصر عام ١٢٩٩هـ و١٣٠٥هـ و١٣٢١هـ. كما طبعت في بيروت عدة مرات. وقد ذكر هذه الطبعات كلٌّ من الشيخ محمد بن صادق البيضاني والشيخ أحمد بن عمر الحازمي اللذين شرحا متن بناء الأفعال في أمالي أُلقيَت على الطلاب.

وتُنسب المخطوطة إلى عبد الله الدنقزي (كان حيًّا قبل سنة ١٠٢٥هـ)، وبعضهم يعزوها إلى الزنجاني صاحب «التصريف العزي» (ت٦٥٥هـ)، ومنهم من ينسبها إلى أبي العباس أحمد بن عثمان الأزدي، المعروف بابن البناء (ت٧٢١هـ)، وبعضهم ينسبها إلى التفتازاني (ت٩٠٥هـ). ولا يوجد دليل يمكن الاحتكام إليه في صحة النسبة، لذلك تبقى هذه المخطوطة مجهولة المؤلِّف. قال الشيخ الحازمي «وهذا الكتاب غير معروف النسب... وهذا لا يضرّ، إذا نُظِر في الكتاب وعُلم أنه ليس فيه ما يخالف

أصولَ العلم».

وقد اعتمدتُ في التحقيق على النسخ التالية:

١- نسخة جامعة الملك سعود، كُتِبَت في القرن الثاني عشر الهجري تقديراً، وتشغل سبعَ أوراق، وكل ورقة تحوي عمودين، وهي محفوظة في قسم المخطوطات تحت الرقم العام ٧٥٨١. وقد اعتمدتها أصلاً ورمزت إليها بالرمز: ص.

٢- مخطوطة شرح بناء الأفعال لعبد الله بن عيسى الأصفهاني التبريزي (ت ١١٣٠هـ)، وتشغل عشرين ورقة، وكل ورقة تحوي عمودين، وعليها هوامش كثيرة وتعليقات، ويرجع تاريخ نسخها إلى القرن الثاني عشر الهجري أيضًا، وهي محفوظة في قسم المخطوطات بجامعة الملك سعود، تحت الرقم ١٠٧٩. وقد وُضِع خط فوق العبارة المشروحة المأخوذة من متن بناء الأفعال، وبذلك احتوت نسخة كاملة لمتن البناء، ورمزت إليها بالرمز: ش.

٣- نسخة المتن المطبوعة التي صحَّحها الشيخ أحمد بن عمر الحازمي، واعتنى بها السيد فضل بن محمد، ورمزت إليها بالرمز: ط.

وقد استعنتُ في التحقيق بالمصادر والمراجع الصرفية، وأثبت الخلافات بين النسخ، واقتصرتُ في التعليقات على ما يخدم الفهم والتوضيح، متجنبًا التفصيلات التي قد تُخرِج النَّصّ عمّا أراده له المصنِّف.

آملاً أن أضع مادة هذه المخطوطة، التي تضم أبنية الأفعال، بين أيدي الدارسين.

والله من وراء القَصد، وهو الموفِّق والمُستعان.

(النصّ المحقَّق)

بناء الأفعال

بسم الله الرحمن الرحيم، اعلَمْ أنَّ أبوابَ التَّصريفِ خَمسةٌ وثَلاثُونَ باباً، سِتّة مِنها لِلثُّلاثِيِّ المُجَرَّدِ.

البابُ الأولُ: فَعَلَ يَفعُلُ، مَوزُونُهُ نَصَرَ يَنصُرُ،(٤٣) وعَلامتُهُ أن يَكُونَ عَينُ فِعلِهِ مَفتُوحًا فِي الماضِي ومَضمُومًا فِي المُضارِعِ، وبِناؤُهُ لِلتَّعدِية غالِبًا، وقَد يَكُونُ لازِمًا. مِثالُ المُتَعَدِّي نَحوُ: نَصَرَ زَيدٌ عَمرًا. ومِثالُ اللَّازِمِ نَحوُ: خَرَجَ زَيدٌ.

والمُتَعَدِّي: هُو ما يَتَجاوزُ بنفسه الفاعِلَ إلى مَفعُولٍ بِهِ أو أكثر.(٤٤)

واللَّازِمُ: ما لا يتجاوز بنفسه الفاعلَ إلى مفعولٍ به.(٤٥)

البابُ الثّانِي: فَعَلَ يَفعِلُ، مَوزُونُهُ ضَرَبَ يَضرِبُ، وعَلامتُهُ أن يَكُونَ عَينُ فِعلِهِ مَفتُوحًا فِي الماضِي ومَكسُورًا فِي المُضارِعِ، وبِناؤُهُ أيضًا لِلتَّعدِية غالِبًا، وقَد يَكُونُ لازِمًا. مِثالُ المُتَعَدِّي نَحوُ: ضَرَبَ زَيدٌ عمرًا. ومِثالُ اللَّازِمِ نَحوُ: جَلَسَ زَيدٌ.

البابُ الثّالِثُ: فَعَلَ يَفعَلُ، مَوزُونُهُ فَتَحَ يَفتَحُ، وعَلامتُهُ أن يَكُونَ عَينُ فِعلِهِ مَفتوحًا فِي الماضِي والمُضارِعِ بِشَرطِ أن يَكُونَ عَينُ فِعلِهِ أو لامُهُ واحِدًا مِن حُرُوفِ الحَلقِ، وهِيَ سِتّة: الهَمزة، والهاءُ، والعَينُ، والحاءُ، والغَينُ، والخاءُ.(٤٦) وبِناؤُهُ أيضًا لِلتَّعدِية غالِبًا، وقَد يَكُونُ لازِمًا. مِثالُ المُتَعَدِّي نَحوُ: فَتَحَ زَيدٌ البابَ. ومِثالُ اللَّازِمِ نَحوُ: ذَهَبَ زَيدٌ.

البابُ الرّابِعُ: فَعِلَ يَفعَلُ، مَوزُونُهُ عَلِمَ يَعلَمُ، وعَلامتُهُ أن يَكُونَ عَينُ فِعلِهِ مَكسُورًا فِي الماضِي، ومَفتوحًا فِي المُضارِعِ، وبِناؤُهُ أيضًا لِلتَّعدِية غالِبًا، وقَد يَكُونُ لازِمًا. مِثالُ المُتَعَدِّي نَحوُ: عَلِمَ زَيدٌ المَسألة. ومِثالُ اللَّازِمِ نَحوُ: وَجِلَ زَيدٌ.

البابُ الخامِسُ: فَعُلَ يَفعُلُ، مَوزُونُهُ حَسُنَ يَحسُنُ. وعَلامتُهُ أن يَكُونَ عَينُ فِعلِهِ مَضمُومًا فِي الماضِي والمُضارِعِ، وبِناؤُهُ لا يَكُونُ إلا لازِمًا نَحوُ: حَسُنَ زَيدٌ.

البابُ السّادِسُ: فَعِلَ يَفعِلُ، مَوزُونُهُ حَسِبَ يَحسِبُ. وعَلامتُهُ أن يَكُونَ عَينُ فِعلِهِ مَكسُورًا فِي الماضِي والمُضارِعِ، وبِناؤُهُ أيضًا لِلتَّعدِيةِ غالِبًا، وقَد يَكُونُ لازِمًا. مِثالُ المُتَعَدِّي نَحوُ: حَسِبَ زَيدٌ عَمرًا فاضِلاً. ومِثالُ اللّازِمِ نَحوُ: وَرِثَ زَيدٌ.(٤٧)

واثنا عَشَرَ بابًا مِنها(٤٨) لِما زادَ عَلَى الثُّلاثِيِّ [المجرَّد](٤٩)، وهُو ثَلاثة أنواعٍ:

النَّوعُ الأول

هو ما زِيدَ فِيهِ حَرفٌ واحِدٌ عَلَى الثُّلاثِيِّ [المجرَّد] وهُو ثَلاثة أبوابٍ:

البابُ الأول: أفعَلَ يُفعِلُ إفعالاً، مَوزُونُهُ أكرَمَ يُكرِمُ إكرامًا. وعَلامتُهُ أن يَكُونَ ماضِيهِ عَلَى أربَعة أحرُفٍ، بِزيادة الهَمزة فِي أولِهِ. وبِناؤُهُ لِلتَّعدِية غالِبًا، وقَد يَكُونُ لازِمًا. مِثالُ المُتَعَدِّي نَحوُ: أكرَمَ زَيدٌ عَمرًا. ومِثالُ اللّازِمِ نَحوُ: أصبَحَ الرَّجُلُ.(٥٠)

البابُ الثّانِي: فَعَّلَ يُفَعِّلُ تَفعِيلاً، مَوزُونُهُ فَرَّحَ يُفَرِّحُ تَفرِيحًا. وعَلامتُهُ أن يَكُونَ ماضِيهِ عَلَى أربَعة أحرُفٍ بِزيادة حَرفٍ واحِدٍ بَينَ الفاءِ والعَينِ مِن جِنسِ عَينِ فِعلِهِ(٥١)، وبِناؤُهُ لِلتَّكثِيرِ غالِبًا، وهُو(٥٢) قَد يَكُونُ فِي الفِعلِ نَحوُ: طَوَّفَ زَيدٌ الكَعبةَ.(٥٣) وقَد يَكُونُ فِي الفاعِلِ نَحوُ: مَوَّتَ الإبلُ(٥٤) وقَد يَكُونُ فِي المَفعُولِ نَحوُ: غَلَّقَ زَيدٌ الأبوابَ.(٥٥)

البابُ الثّالِثُ: فاعَلَ يُفاعِلُ مُفاعَلةً وفِعالاً وفِيعالاً، مَوزُونُهُ قاتَلَ يُقاتِلُ مُقاتَلة وقِتالاً وقِيتالاً. وعَلامتُهُ أن يَكُونَ ماضِيهِ عَلَى أربَعة أحرُفٍ بِزيادة الألِفِ بَينَ الفاءِ والعَينِ. وبِناؤُهُ لِلمُشارَكة بَينَ الاثنَينِ غالِبًا، وقَد يَكُونُ لِلواحِدِ. مِثالُ المُشارَكة بَينَ الاثنَينِ نَحوُ: قاتَلَ زَيدٌ عَمرًا. ومِثالُ الواحِدِ نَحوُ: قاتَلَهُمُ اللهُ.

النَّوعُ الثّانِي

وهُو ما زِيدَ فِيهِ حَرفانِ عَلَى الثُّلاثِيِّ [المُجَرَّدِ](٥٦) وهو خَمسة أبوابٍ:

البابُ الأول: انفَعَلَ يَنفَعِلُ انفِعالاً، مَوزُونُهُ انكَسَرَ يَنكَسِرُ انكِسارًا. وعَلامتُهُ أن يَكُونَ ماضِيهِ عَلَى خَمسة أحرُفٍ بِزيادة الهَمزة والنُّونِ فِي أولِهِ. وبِناؤُهُ لِلمُطاوعة، ومَعنى المُطاوعة: حُصُولُ أثَرِ الشَّيءِ عَن تَعَلُّقِ الفِعلِ المُتَعَدِّي بِمَفعُولِهِ نَحوُ: كَسَرتُ الزُّجاجَ فانكَسَرَ ذَلِكَ الزُّجاجُ، فَإنَّ انكِسارَ الزُّجاجِ أثَرٌ حَصَلَ عَن تَعَلُّقِ الكَسرِ الَّذِي هُو الفِعلُ المُتَعَدِّي.(٥٧)

البابُ الثّانِي: افتَعَلَ يَفتَعِلُ افتِعالاً، مَوزُونُهُ اجتَمَعَ يَجتَمِعُ اجتِماعًا. وعَلامتُهُ أن يَكُونَ ماضِيهِ عَلَى خَمسة أحرُفٍ بِزيادة الهَمزة فِي أولِهِ والتاءِ بَينَ الفاءِ والعَينِ. وبِناؤُهُ لِلمُطاوعة أيضًا نَحوُ: جَمَعتُ الإبلَ فاجتَمَعَ ذَلِكَ الإبلُ.(٥٨)

البابُ الثّالِثُ: افعَلَّ يَفعَلُّ افعِلالاً، مَوزُونُهُ احمَرَّ يَحمَرُّ احمِرارًا. وعَلامتُهُ أن يَكُونَ ماضِيهِ عَلَى خَمسة أحرُفٍ بِزيادة الهَمزة فِي أولِهِ وحَرفٍ آخَرَ مِن جِنسِ لامِ فِعلِهِ فِي آخِرِهِ. وبِناؤُهُ لِمُبالَغة اللّازِمِ. وقد قِيلَ: لِلألوانِ والعُيُوبِ.(٥٩) مِثالُ الألوانِ نَحوُ: احمَرَّ زَيدٌ. ومِثالُ العُيُوبِ نَحوُ: اعوَرَّ زَيدٌ.

البابُ الرّابِعُ: تَفَعَّلَ يَتَفَعَّلُ تَفَعُّلاً، مَوزُونُهُ تَكَلَّمَ يَتَكَلَّمُ تَكَلُّمًا. وعَلامتُهُ أن يَكُونَ ماضِيهِ عَلَى خَمسة أحرُفٍ بِزيادة التّاءِ فِي أولِهِ وحَرفٍ آخَرَ مِن جِنسِ عَينِ فِعلِهِ بَينَ الفاءِ

والعَـينِ. وبنـاؤُهُ لِلتَّكَلُّـفِ، ومَعنـى التَّكَلُّـفِ: تَحصِيـلُ المَطلُوبِ شَـيئًا بَعدَ شَيءٍ. نَحوُ: تَعَلَّمتُ العِلمَ مَسـألةً بَعدَ مَسألة.(٦٠)

البـابُ الخامِسُ: تَفاعَلَ يَتَفاعَـلُ تَفاعُلاً، مَوزُونُهُ تَباعَدَ يَتَباعَـدُ تَباعُـدًا. وعَلامتُـهُ أن يَكُـونَ ماضِيـهِ عَلَى خَمسـة أحـرُفٍ بِزيـادة التّـاءِ فِي أولِهِ والألِـفِ بَينَ الفـاءِ والعَينِ. وبناؤُهُ لِلمُشـارَكة بينَ الاثنَينِ فصاعِدًا. مِثالُ المُشارَكة بَينَ الاثنَـينِ نَحوُ: تَباعَدَ زَيـدٌ وعَمرٌو.(٦١) ومِثالُ المُشـارَكة فصاعِدًا(٦٢) نَحوُ: تَصالَحَ القَومُ.

النَّوعُ الثّالِثُ

وهُـو ما زِيـدَ فِيهِ ثَلاثـة أحرُفٍ عَـلَى الثُّلاثِيِّ وهُـو أربَعة أبوابٍ:

البابُ الأول: استَفعَلَ يَستَفعِلُ استِفعالاً، مَوزُونُهُ استَخرَجَ يَستَخرِجُ استِخراجًا. وعَلامتُهُ أن يَكُونَ ماضِيهِ عَلَى سِتّة أحرُفٍ بِزيادة الهَمزة والسِّينِ والتّاءِ فِي أولِهِ. وبناؤُهُ لِلتَّعدِية غالِبًا، وقَد يَكُونُ لازِمًا. مِثالُ المُتَعَدِّي نَحوُ: استَخرَجَ زَيدٌ المـالَ. ومِثالُ اللّازِمِ نَحوُ: استَحجَرَ الطِّـينُ. وقِيلَ(٦٣) لِطَلَبِ الفِعلِ. نَحوُ: استَغفِرُ اللهَ(٦٤) فافهم.

البـابُ الثّـانِي: افعَوعَـلَ يَفعَوعِـلُ افعِيعـالاً، مَوزُونُـهُ اعشَوشَـبَ يَعشَوشِـبُ اعشِيشـابًا. وعَلامتُـهُ أن يَكُـونَ ماضِيهِ عَلَى سِـتّة أحرُفٍ بِزيادة الهَمزة فِي أولِهِ وحَرفٍ آخَرَ مِن جِنسِ عَينِ فِعلِهِ والواوِ بَينَ العَينِ واللّام. وبناؤُهُ لِلمُبالغة اللّـازِمِ، لأنَّهُ يُقـالُ: عَشُـبَ الأرضُ، إذا نَبَـتَ عَلَى وجهِ الأرضِ فِي الجُملة، ويُقالُ اعشَوشَبَ الأرضُ إذا كَثُرَ نَباتُ وجهِ الأرضِ.(٦٥)

البـابُ الثّالِثُ: افعَـوَّلَ يَفعَوِّلُ افعِـوّالاً، مَوزُونُـهُ اجلَوَّذَ يَجلَوِّذُ اجلِوّاذًا. وعَلامتُهُ أن يَكُونَ ماضِيهِ عَلَى سِـتّة أحرُفٍ بِزيادة الهَمـزة فِي أولِهِ والواوينِ بَينَ العَـينِ واللّام. وبناؤُهُ أيضًـا لِمُبالَغة اللّازِمِ لأنَّهُ يُقالُ: جَلَذَ الإبِلُ، إذا سـارَ سَـيرًا بِسُرعة. ويُقالُ: اجلَوَّذَ الإبِلُ، إذا سارَ سَيرًا بِزيادةِ سُرعةٍ.

البـابُ الرّابِعُ: افعالَّ يَفعالُّ افعِيـلالاً،(٦٦) مَوزُونُهُ احمارَّ يَحـمارُّ احمِيرارًا. وعَلامتُهُ أن يَكُونَ ماضِيهِ عَلَى سِـتّة أحرُفٍ بِزيادة الهَمزة فِي أولِهِ، والألِـفِ بَينَ العَينِ واللّام، وحَرفٍ آخَـرَ مِن جِنسِ لامِ فِعلِـهِ فِي آخِرِهِ، وبِنـاؤُهُ لِمُبالَغة اللّازِمِ؛ لكِـن هَذا البابُ أبلَغُ مِن بابِ «الافعِـلالِ» لأنَّهُ يُقالُ: حَمِرَ زَيـدٌ، إذا كانَ لَهُ حُمرة فِي الجُملة. ويُقـالُ: احمَرَّ زَيدٌ إذا كانَ لَـهُ حُمرة مُبالغة. ويُقـالُ: احمارَّ زَيدٌ إذا كانَ لَـهُ حُمرة بِزيادةِ مُبالَغةٍ.(٦٧)

وواحِـدٌ مِنها(٦٨) لِلرُّباعِيِّ المُجَـرَّدِ. وهُو بابٌ واحِدٌ، وزنُهُ فَعلَلَ يُفَعلِلُ فَعلَلَةً وفِعلالاً، ومَوزُونُهُ دَحرَجَ يُدَحرِجُ دَحرَجـةً ودِحراجًا. وعَلامتُهُ أن يَكُـونَ ماضِيهِ عَلَى أربَعة أحـرُفٍ بِأن يَكُـونَ جَمِيعُ حُرُوفِـهِ أصلِيّة. وبِنـاؤُهُ لِلتَّعدِية غالِبًا، وقَد يَكُـونُ لازِمًا. مِثالُ المُتَعَـدِّي نَحوُ: دَحرَجَ زَيدٌ الحَجَرَ. ومِثالُ اللّازِمِ نَحوُ: دَربَخَ زَيدٌ.(٦٩)

وسِتّة مِنها لِمُلحَقِ دَحرَجَ، ويُقالُ لَها المُلحَقُ بِالرُّباعِيِّ.

البـابُ الأول: فَوعَـلَ يُفَوعِـلُ فَوعَلـةً وفِيعـالاً، مَوزُونُهُ حَوقَلَ يُحَوقِلُ حَوقَلـةً وحِيقالاً. وعَلامتُهُ أن يَكُونَ ماضِيهِ عَلَى أربَعة أحرُفٍ بِزيادة الواوِ بَينَ الفاءِ والعَينِ.(٧٠)

البابُ الثّاني: فَعوَلَ يُفَعوِلُ فَعولةً وفِعوالاً، مَوزُونُهُ جَهْوَرَ يُجَهـوِرُ جَهورةً وجِهـوارًا. وعَلامتُهُ أن يَكُـونَ ماضِيهِ عَلَى أربَعة أحرُفٍ بِزيادة الواوِ بَينَ العَينِ واللّام.(٧١)

البابُ الثّالث: فَيعَـلَ يُفَيعِلُ فَيعَلةً وفِيعـالاً، مَوزُونُهُ بَيطَرَ يُبَيطِـرُ بَيطَرةً وبِيطارًا. وعَلامتُهُ أن يَكُونَ ماضِيهِ عَلَى أربَعة أحرُفٍ بِزيادة الياءِ بَينَ الفاءِ والعَينِ.(٧٢)

البـابُ الرّابعُ: فَعيَلَ يُفَعيـلَ فَعيَلَةً وفِعيـالاً، مَوزُونُهُ عَثْيَرَ يُعَثيِرُ عَثيَرةً وعِثيارًا. وعَلامتُـهُ أن يَكُونَ ماضِيهِ عَلَى أربَعة أحرُفٍ بِزيادة الياءِ بَينَ العَينِ واللّام.(٧٣)

البابُ الخامِـسُ: فَعْلَـلَ يُفَعلِـلُ فَعلَلَةً وفِعـلالاً، مَوزُونُهُ جَلبَبَ يُجَلبِـبُ جَلبَبةً وجِلبابًا. وعَلامتُـهُ أن يَكُونَ ماضِيهِ عَـلَى أربَعة أحرُفٍ بِزيادة حَـرفٍ واحِدٍ مِن جِنسِ لامِ فِعلِهِ في آخِرِهِ.(٧٤)

البابُ السّـادِسُ: فَعْلَى يُفَعْلِي فَعلَية وفِعلاءً، مَوزُونُهُ سَلْقَى يُسَـلقِي سَـلقَيةً وسِـلقاءً. وعَلامتُهُ أن يَكُـونَ ماضِيهِ عَلَى أربَعة أحرُفٍ بِزيادة الياءِ في آخِرِهِ.(٧٥)

ويُقالُ لِهَذِهِ السِّـتّة المُلحَقُ بِالرُّباعِيِّ، ومَعنى الإلحاقِ اتِّحادُ المَصدَرَينِ أي المُلحَقِ والمُلحَقِ بِهِ.(٧٦)

وثَلاثة مِنها لِما زادَ عَلَى الرُّباعِيِّ المُجَرَّدِ وهُو عَلَى نَوعَينِ:

النَّـوعُ الأول: وهُو مـا زِيدَ فِيهِ حَرفٌ واحِـدٌ عَلَى الرُّباعِيِّ المُجَـرَّدِ، وهُـو بابٌ واحِـدٌ وزنُهُ تَفَعْلَـلَ يَتَفَعلَـلُ تَفَعلُلاً، مَوزُونُـهُ تَدَحرَجَ يَتَدَحـرَجُ تَدَحرُجًا. وعَلامتُـهُ أن يَكُونَ ماضِيـهِ عَلَى خَمسـة أحرُفٍ بِزيـادة التّـاءِ في أولِـهِ، وبِناؤُهُ لِلمُطاوعة نَحوُ: دَحرَجتُ الحَجَرَ، فَتَدَحرَجَ ذَلِكَ الحَجَرُ.

النَّوعُ الثّـانِي: وهُو ما زِيدَ فِيهِ حَرفانِ عَـلَى الرُّباعِيِّ المُجَرَّدِ وهُو بابانِ:

البـابُ الأول: افعَنلَلَ يَفعَنلِلُ افعِنـلالا، مَوزُونُهُ احرَنجَمَ يَحرَنجِـمُ احرِنجامًـا. وعَلامتُهُ أن يَكُونَ ماضِيهِ عَلَى سِـتّة أحـرُفٍ بِزيادة الهَمـزة في أولِـهِ والنُّونِ بَينَ العَـينِ واللّام الأولى، وبِنـاؤُهُ لِلمُطاوعـة أيضًـا، نَحوُ: حَرجَمـتُ الإبِلَ فاحرَنجَمَ ذَلِكَ الإبِلُ.(٧٧)

البابُ الثّاني: افعَلَلَّ يَفعَلِلُّ افعِلاّلاً، مَوزُونُهُ اقشَعَرَّ يَقشَعِرُّ اقشِـعرارًا. وعَلامتُـهُ أنْ يَكُـونَ ماضِيـهِ عَلَى سِـتّةِ أحرُفٍ بِزيادة الهَمزة في أولِهِ وحَرفٍ آخَرَ مِن جِنسِ لامِهِ الثّانية في آخِرِهِ، وبِناؤُهُ لِمُبالَغة اللّازِمِ لأنَّهُ يُقالُ: قَشعَرَ جِلدُ الرَّجُلِ، إذا انتَشَرَ شَـعَرُ جِلـدِهِ في [الجُملة](٧٨). ويُقالُ: اقشَـعَرَّ جِلدُ الرَّجُلِ إذا انتَشَرَ شَعَرُ جِلدِهِ مُبالَغة.

وخَمسة مِنها لِمُلحَقِ تَدَحرَجَ:

البـابُ الأول: تَفَعلَـلَ يَتَفَعلَـلُ تَفَعلُـلاً، مَوزُونُـهُ تَجَلبَبَ يَتَجَلبَـبُ تَجَلبُبًـا. وعَلامتُـهُ أن يَكُـونَ ماضِيهِ عَلَى خَمسـة أحرُفٍ بِزيادة التّاءِ في أولِهِ وحَرفٍ آخَرَ مِن جِنسِ لامِ فِعلِهِ في آخِرِهِ.(٧٩)

البابُ الثّـانِي: تَفَوعَـلَ يَتَفَوعَلُ تَفَوعُـلاً، مَوزُونُهُ تَجَورَبَ يَتَجَـورَبُ تَجَورُبًـا. وعَلامتُـهُ أن يَكُونَ ماضِيهِ عَلَى خَمسـة أحرُفٍ، بِزيادة التّاءِ في أولِهِ والواوِ بَين الفاءِ والعَينِ.(٨٠)

البـابُ الثّالِـثُ: تَفَيعَلَ يَتَفَيعَـلُ تَفَيعُلاً، مَوزُونُهُ تَشَـيطَنَ يَتَشَـيطَنُ تَشَـيطُنًا. وعَلامتُـهُ أن يَكُونَ ماضِيهِ عَلَى خَمسـة أحرُفٍ بِزيادة التّاءِ في أولِهِ والياءِ بَينَ الفاءِ والعَينِ.(٨١)

البـابُ الرّابعُ: تَفَعْـوَلَ يَتَفَعـوَلُ تَفَعوُلاً، مَوزُونُـهُ تَرَهْوَكَ يَتَرَهـوَكُ تَرَهـوُكًا. وعَلامتُـهُ أن يَكُونَ ماضِيهِ عَلَى خَمسـة أحرُفٍ بِزيادة التّاءِ في أولِهِ والواوِ بَينَ العَينِ واللّام.(٨٢)

البـابُ الخامِـسُ: تَفَعْـلَى يَتَفَعْلَى تَفَعلِيًـا، مَوزُونُهُ تَسَـلقَى يَتَسَـلقَى تَسَـلقِيًا. وعَلامتُـهُ أن يَكُـونَ ماضِيهِ عَلَى خَمسـة أحرُفٍ بِزيادة التّاءِ في أولِهِ والياءِ في آخِرِهِ.(٨٣)

اعلَم أنَّ حَقِيقة الإلحاقِ في هَذِهِ المُلحَقاتِ إنَّما تَكُونُ بِزيادة غَـيرِ التّاءِ، مَثَـلاً الإلحاقُ في تَجَلبَـبَ إنَّما هُو بِتكـرارِ الباءِ، والتّاءُ إنَّما دَخَلَت لِمَعنَى المُطاوعة كَما كانَت في تَدَحرَجَ؛ لأنَّ الإلحـاقَ لا يَكُـونُ في أولِ الكَلِمة بل في وسَـطِها وآخِرِها عَلَى ما صَرَّحَ في شَرحِ المُفَصَّلِ.(٨٤)

واثنانِ لِمُلحَقِ احرَنْجَمَ:

البابُ الأول: افعَنلَلَ يَفعَنلِلُ افعِنلالاً، مَوزُونُهُ اقعَنسَسَ يَقعَنسِسُ اقعِنساسًا. وعَلامتُهُ أن يَكُونَ ماضِيهِ عَلَى سِتّة أحرُفٍ بِزيادة الهَمزة فِي أولِهِ، والنُّونِ بَينَ العَينِ والّلام، وحَرفٍ آخَرَ مِن جِنسِ لامِ فِعلِهِ فِي آخِرِهِ.(٨٥)

البابُ الثّاني: افعَنلَى يَفعَنلِي افعِنلاءً، مَوزُونُهُ اسلَنقَى يَسلَنقِي اسلِنقاءً. وعَلامتُهُ أن يَكُونَ ماضِيهِ عَلَى سِتّة أحرُفٍ بِزيادة الهَمزة فِي أولِهِ، والنُّونِ بَينَ العَينِ والّلام، والياءِ فِي آخِرِهِ.(٨٦)

ثُمَّ اعلَم أنَّ الفِعلَ المُنحَصِرَ فِي هذِهِ الأبوابِ إمّا ثُلاثِيٌّ مُجَرَّدٌ سالِمٌ نَحوُ: كَرُمَ. وإمّا ثُلاثِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيرُ سالِمٍ نَحوُ: وَعَدَ. وإمّا رُباعِيٌّ مُجَرَّدٌ سالِمٌ نَحوُ: دَحرَجَ. وإمّا رُباعِيٌّ مُجَرَّدٌ غَيرُ سالِمٍ نَحوُ: وَسوَسَ. وإمّا ثُلاثِيٌّ مَزيدٌ فِيهِ سالِمٌ نَحوُ: أكرَمَ. وإمّا ثُلاثِيٌّ مَزيدٌ فِيهِ غَيرُ سالِمٍ نَحوُ: أوعَدَ. وإمّا رَباعِيٌّ مَزيدٌ فِيهِ سالِمٌ نَحوُ: تَدَحرَجَ. وإمّا رُباعِيٌّ مَزيدٌ فِيهِ غَيرُ سالِمٍ نَحوُ: تَوسوسَ. ويُقالُ لِهَذِهِ الأقسامِ: الأقسامُ الثَّمانِية.(٨٧)

واعلَم أنَّ كُلَّ فِعلٍ إمّا صَحِيحٌ، وهُو الَّذِي لَيسَ فِي مُقابَلة فائِهِ، وعَينِهِ، ولامِهِ حَرفٌ مِن حُرُوفِ العِلّة وهِيَ: الواوُ، والياءُ، والألِفُ، ولا هَمزة، ولا تَضعِيفُ.(٨٨) نَحوُ: نَصَرَ.

وإمّا مُعتَلٌّ وهُو الَّذِي يَكُونُ فِي مُقابَلة فائِهِ حَرفٌ مِن حُرُوفِ العِلّة نَحوُ: وعَدَ، ويَسَر. وإمّا أجوفُ وهُو الَّذِي يَكُونُ فِي مُقابَلة عَينِهِ حَرفٌ مِن حُرُوفِ العِلّة نَحوُ: قالَ، وكالَ. وإمّا ناقِصٌ وهُو الَّذِي يَكُونُ فِي مُقابَلة لامِهِ حَرفٌ مِن حُرُوفِ العِلّة نَحوُ: غَزا ورَمَى. وإمّا لَفِيفٌ وهُو الَّذِي يَكُونُ فِيهِ حَرفانِ مِن حُرُوفِ العِلّة وهُو عَلَى قِسمَينِ: الأول: اللَّفِيفُ المَقرُونُ وهُو الَّذِي يَكُونُ فِي مُقابَلة عَينِهِ ولامِهِ حَرفانِ مِن حُرُوفِ العِلّة، نَحوُ: طَوى. والثّانِي: اللَّفِيفُ المَفرُوقُ وهُو الَّذِي يَكُونُ فِي مُقابَلة فائِهِ ولامِهِ حَرفانِ مِن حُرُوفِ العِلّة نَحوُ: وقَى. وإمّا مُضاعَفٌ وهُو الَّذِي يَكُونُ عَينُهُ ولامُهُ مِن جِنسٍ واحِدٍ نَحوُ: مَدَّ، أصلُهُ مَدَدَ حُذِفَت حَرَكة الدّالِ الأولى ثُمَّ أُدغِمَت فِي الدّالِ الثّانِية. والإدغامُ إدخالُ أحَدِ المُتَجانِسَينِ فِي الآخَرِ. وهُو عَلَى ثَلاثة أنواعٍ:

النَّوعُ الأول: واجِبٌ وهُو أن يَكُونَ الحَرفانِ المُتَجانِسانِ مُتَحَرِّكَينِ أو يَكُونَ الحَرفُ الأول ساكِنًا والحَرفُ الثّانِي مُتَحَرِّكًا، نَحوُ: مَدَّ ومَدٍّ(٨٩).

النَّوعُ الثّاني: جائِزٌ وهُو أن يَكُونَ الحَرفُ الأول مِنَ المُتَجانِسَينِ مُتَحَرِّكًا، والحَرفُ الثّانِي ساكِنًا بِسُكُونٍ عارِضٍ، نَحوُ: لَم يَمُدَّ [بحركات الدال](٩٠)، أصلُهُ لَم يَمدُدْ، فَنُقِلَت حَرَكة الدّالِ الأولى إلَى ما قَبلَها(٩١)، ثُمَّ حُرِّكَتِ الدّالُ الثّانِية إمّا بِالفَتحة أو بِالضَّمّة أو بِالكَسرة، لِكَونِ سُكُونِها عارِضًا، ثُمَّ أُدغِمَت الدّالُ الأولى فِي الثانِية، فَصارَ لَم يَمُدَّ.(٩٢)

النَّوعُ الثّالِثُ: مُمتَنِعٌ وهُو أن يَكُونَ الأول مِنَ المُتَجانِسَينِ مُتَحَرِّكًا، والثّانِي ساكِنًا بِسُكُونٍ أصلِيٍّ، نَحوُ: مَدَدْنَ ومَدَدْتُ.

وإمّا مَهمُوزٌ وهُو الَّذِي يَكُونُ أحَدُ حُرُوفِهِ الأصلِيّة هَمزة، نَحوُ: أخَذَ، وسألَ، وقَرَأ. فإن كانَتِ الهَمزة فِي مُقابَلة فائِهِ يُسَمَّى مَهمُوزَ الفاءِ، وإن كانَت فِي مُقابَلة عَينِهِ يُسَمَّى مَهمُوزَ العَينِ، وإن كانَت فِي مُقابَلة لامِهِ يُسَمَّى مَهمُوزَ الّلام. ويُقالُ لِهَذِهِ الأقسامِ: الأقسامُ السَّبعةُ يَجمَعُها هَذا البَيتُ:

صَحِيحستٌ مِثالســتٌ مُضاعَفْ ... لَفِيفٌ ناقِصٌ مَهمُوزُ

أجوفُ(٩٣)

تم بعون الله الملك الهادي

الهوامش

١. عضو الهيئة الفنية في مجمع اللغة العربية بدمشق.

٢. يُنظر: ابن يعيش: شرح المفصل ٧: ١٥٥؛ والرضي: شرح الشافية ١: ٥٢؛ وقباوة: تصريف الأسماء والأفعال ص ١٠٦-١٠٧.

٣. ابن القطاع الصقلِّي: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص٣٣٥، وابن يعيش: شرح المفصل ٧: ١٥٢، والرضي: شرح الشافية ١: ٦٧، وابن عقيل: ٢: ٥٤٩، والسيوطي: المزهر ٢: ٤٠.

٤. ( ) ابن يعيش: شرح المفصل ٧: ١٥٢.

٥. تُنظر الأبنية التي ذكرها ابن مالك في: ابن الناظم: شرح لامية الأفعال ص٤١- ٨٦.

٦. الرضي: شرح الشافية ١: ٦٧ و١١٣.

٧. الرضي: شرح الشافية ١: ٦٨.

٨. يُنظر في مفهوم الإلحاق وضوابطه: ابن يعيش: شرح المفصل ٧: ١٥٥، والرضي: شرح الشافية ١: ٥٢، وقباوة: تصريف الأسماء والأفعال ص ١٠٦-١٠٧.

٩. ترجم لابن الناظم، بتوسُّع وبصورة وافية، الأستاذُ محمد أديب جمران في مقدمة تحقيقه لكتابه «شرح لامية الأفعال». فلا حاجة لإعادة الترجمة هنا.

١٠. العنوان مُستَوحًى من المضمون، ولم يَرد في المخطوطة.

١١. الأبنية الثلاثة الأولى تمثِّل الأفعال الثلاثية المزيدة بحرف. أما البناء الأخير فيُمثِّل الرباعيَّ المجرَّد.

١٢. الأبنية الخمسة الأولى تمثِّل الأفعال الثلاثية المزيدة بحرفين. أما البناء الأخير فيُمثِّل الرباعيَّ المزيد بحرف.

١٣. استَفْعَلَ وافعَوَّلَ وافْعَوعَل وافْعالَّ: تمثِّل الأفعال الثلاثية المزيدة بثلاثة أحرف. أما افْعَنْلَل وافعَلَلَّ: فكلٌّ منهما رُباعِيّ مزيد بحرفين.

١٤. التعريف الدقيق للفعل الصحيح: هو ما خَلَت أحرفُه الأصلية من أحرف العلة. لذلك يُعدّ نحو: قاتَل تعاهد وبيطَر أفعالًا صحيحة، لأن أحرف العلة فيها ليست من الأصول.

١٥. في الأصل: سلح يسلح. والمثبت موافق لما جاء في شرح لامية الأفعال.

١٦. في الأصل: اللُّزوم. والمثبت يُوافق منهج المؤلِّف.

١٧. أي إن صيغتي الأمر والنَّهي تُحدَّدان بحسب صيغة المضارع.

١٨. يُقال: يَعَرَتِ الشاةُ، إذا صاحَت.

١٩. في الأصل: الواو. والصواب: الياء.

٢٠. يُعدُّ التنوين ساكنًا، لأنه يُصبح نونًا ساكنةً في اللفظ.

٢١. وزن «اِطْوِ ولا تَطْوِ»: اِفْعِ ولا تَفْعِ، لأن الشائع عند النحاة أن يُحذَف من الميزان ما يُقابِل ما حُذِف من الكلمة. أما المُصنِّفُ فقد أورَدَ وزنَ صيغتَي الأمر والنهي باعتبار الأصل. وهذا جائز على رأي بعض النحاة لكنه ليس شائعًا. يُنظر: شرح الشافية ١: ٣١- ٣٢.

٢٢. في الأصل: المنقوص.

٢٣. أي: أُسكِنَت الياء في اسم الفاعل «رامِيٌ» ثم حُذِفَت لسُكونها وسكون التنوين بعدها، فأصبح: رامٍ. وقُلِبَت الواو ياءً في اسم المفعول «مَرْمُويٌ» ثم أُدغِمَت في الياء، فأصبَح: مَرمِيّ.

٢٤. أي: علامةً لبناء الأمر وجزم المضارع.

٢٥. أصل «مادّ»: مادِد، فأُسكِنَت الدال الأولى، ثم أُدغمت في الثانية.

٢٦. أي: الحرف الأخير من الفعل. جاء في درة الغَواص: وأما جنس حركة آخر الفعل المضعّف في الأمر والجزم كبيت جرير:

٢٧. فغُضَّ الطَّرفَ إنّكَ مِن نُمَيرٍ

٢٨. فلا كَعبًا بَلغتَ ولا كِلابا

٢٩.

٣٠. فقد جُوِّز كسر الضاد من غضّ لالتقاء الساكنين، وفتحها لخفة الفتحة، وضمها على إتباع الضمة قبلها وهو أضعفها. الحريري: درة الغَواص ص٢٢٩.

٣١. كلّ ما جاء من هذه الصيغ على غير وزن «فاعِل» عُدَّ صِفةً مشبَّهة باسم الفاعل.

٣٢. ويُقال: هو خاشٍ وخَشٍ. اللسان (خشي).

٣٣. في الأصل: صبُح يَصْبَحُ. والمثبت يُوافق أمثلة الواردة بعده.

٣٤. في الأصل: وعلى فعال نحو خِصال. وهي عبارة مُقحمة، والصواب ما جاء في المتن. كلّ ما جاء من هذه الصيغ على غير وزن «فاعِل» عُدَّ أيضًا صِفةً مشبَّهة باسم الفاعل. ومن النحاة من يعدّ كلّ الصِّيَغ من هذا الباب صفةً مشبَّهة وإن كانت على وزن «فاعِل»، لأن باب «فعُل» في رأيهم مختصّ بالدلالة على الغرائز والصِّفات الثابتة لأصحابها، وهذا هو مفهوم الصفة المشبَّهة.

٣٥. اسم المفعول يُصاغ من الفعل المتعدي ومن اللازم، لأنه يقع وَصْفًا للمفعول به والاسم المجرور والمفعول لأجله والظّرف، فإن كان الفعل متعدِّيًا صيغَ للمفعول به من دون حرف جرّ، ومُقترنًا بحرف جرّ إذا كان لغير المفعول به، فيُقال: قرأتُ الكتابَ في البيت صباحًا حِرصًا على حِفظِه، فالكتاب مَقروء، والبَيتُ والصَّباح مَقروءٌ فيهما، والحِرص مَقروء له. وحين يُصاغ من اللازم يقع وَصْفًا لغير المفعول به، فيَقترَن بحرف جرّ أو ظَرف، فيُقال: ذَهَبَ زيدٌ إلى المكتبة صباحًا، فالمكتبةُ مذهوبٌ إليها، والصَّباحُ مَذهوبٌ فيه، ويُقال: كَرُم زَيدٌ بعدَ الثَّمانين، فالثَّمانون

مَكرومٌ بَعدها. فقول المصنِّف: لا مفعول له لأنه لازمٌ، لا يَصِحّ إلا إذا كان قصده ما ذهب إليه الرضي الأستراباذي وابن مالك في تعريف الفعل اللازم أنه: ما لا يصحّ أن يُشتقَّ منه اسم مفعول تام. والمراد بالتّمام: الاستغناء عن حرف الجرّ. يُنظر الرضي: شرح الكافية، القسم٢، ص٩٦٦، وابن مالك: شرح الكافية الشافية ٢: ٦٢٩- ٦٣٠.

٣٦. عند حكاية النَّفْس، أي: عند إسناد الفعل إلى ضمير المفرد المتكلِّم في صيغة المضارع، حيث تجتمع همزتان في أوله على النحو: أُؤَكْرِمُ، فتُحذَف همزة الفعل وتبقى همزة المضارع على النحو: أُكْرِمُ. وتُحذَف همزة الفعل أيضًا من بقيّة صُوَر المضارع حَمْلًا على هذه الحالة.

٣٧. اللام زائدة في صيغة الوزن، وليست زائدة في الأفعال التي تجيء عليه، لأن تلك الأفعال تُعدُّ رُباعيّةً مجرَّدة.

٣٨. التاء زائدة في صيغة الوزن وفي الأفعال التي تجيء عليه، أما اللام فزائدة في صيغة الوزن فقط وأصلية في الأفعال التي تجيء عليه.

٣٩. بناء «افْعَنْلَل» رباعيّ مزيد بالألف والنون، وقول المصنِّف بزيادة اللام يعني أنها زائدة في الوزن وليس في الأفعال التي تجيء عليه كما مرّ في «فَعْلَل»، ومثاله: احْرَنْجَمَ. أما «اسحَنْكَكَ» الذي أتى به المُصَنِّف فهو مُلحَق باحرنجم، وليس بناءً أساسيًّا. يُنظر: ابن يعيش: شرح الملوكي ص ٩٠ ، والرضي: شرح الشافية ١: ١١٣. واحرنجم: اجتمع. واسحنكك: رجع وتأخَّر.

٤٠. بناء «افْعَلَلّ» رباعيّ مزيد بالألف واللام الثالثة.

٤١. التشديد هنا يعني: الواو المشدَّدة، لأن هذا البناء ثلاثي مزيد بثلاثة أحرف هي الألف والواو المشدَّدة.

٤٢. ابن القطاع الصقلّي: أبنية الأسماء والأفعال والمصادر ص٣٣٥، وابن يعيش: شرح المفصل ٧: ١٥٢، والرضي: شرح الشافية ١: ٦٧، وابن عقيل: ٢: ٥٤٩، والسيوطي: المزهر ٢: ٤٠.

٤٣. ابن يعيش: شرح المفصل ٧: ١٥٢.

٤٤. تُنظر الأبنية التي ذكرها ابن مالك في: ابن الناظم: شرح لامية الأفعال ص٤١- ٨٦.

٤٥. الرضي: شرح الشافية ١: ٦٧ و١١٣.

٤٦. الرضي: شرح الشافية ١: ٦٨.

٤٧. يُنظر في مفهوم الإلحاق وضوابطه: ابن يعيش: شرح المفصل ٧: ١٥٥، والرضي: شرح الشافية ١: ٥٢، وقباوة: تصريف الأسماء والأفعال ص ١٠٦-١٠٧.

٤٨. في ش: «وإنما قدَّم هذا الباب على الثالث لثبوت المخالَفة التامة فيه وكثرته، وعلى الرابع لفتح عين ماضيه، وعلى الخامس والسادس للفتح أيضًا ووجود المخالَفة المرغوبة فيه».

٤٩. في ص وط: والمُتَعَدِّي: هُو ما يَتَجاوزُ فِعلَ الفاعِلِ إلى المَفعُولِ بِهِ. وهو خطأ من الناسخ، لأن المتعدي هو نفسه الفعل. فكيف يتجاوز فعل الفاعل؟ والمثبت موافق لما استقرّ عند عامة النحاة، قال ابن عقيل في تعريف المتعدي: وهو ما يتجاوز بنفسه الفاعل إلى مفعول به أو أكثر. شرح ابن عقيل ١: ٤٨٣.

٥٠. في ص وط: واللّازِمُ: هُو ما لَم يَتَجاوز فِعلَ الفاعِلِ إلَى المَفعُولِ بِهِ بَل وقَعَ فِي نَفسِهِ. وهو أيضًا خطأ يُشبه الخطأ

في تعريف المتعدي. والمثبت موافق لما استقر عند عامة النحاة. يُنظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، القسم٢، ص٩٦٦.

٥١. في ص وط: الحاءُ، والخاءُ، والعَينُ، والغَينُ، والهاءُ، والهَمزة. والترتيب المثبت من ش، وهو موافق لترتيب مخارج هذه الحروف.

٥٢. جاء في ش: أن «ورِث بمعنى: بقِي»، وهو لازم، فيكون التمثيل به صحيحًا. وجاء في ش أيضًا: «والصواب أن يُمثَّل اللازم بغير «ورِث» لأنه متعدٍّ، صرح به في القاموس، ومثاله في اللازم: نَعِمَ يَنعِمُ، ووَثِق يَثِقُ وغيرهما».

٥٣. أي: من أبواب تصريف الأفعال.

٥٤. زيادة من ش.

٥٥. في ش: أي دخل في وقت الصباح.

٥٦. في ش: بزيادة حرف واحد من جنس عين فعله، بين الفاء والعين.

٥٧. في ش: أي التكثير.

٥٨. في ش: «أي أكثرَ الطَّوافَ». والمشهور أن يُستعمل «طوَّف» لازمًا، فيُقال: طوَّف زيدٌ حولَ الكعبةِ وبها. يُنظر تاج العروس (طوف).

٥٩. في ش: أي مات كثيرٌ منها.

٦٠. في ش: أي غلَّقَ كثيرًا منها. وفي ص: «البابَ» والتمثيل به على التكثير في المفعول به لا يصحّ، لأنه واحد. وإنما يصح التمثيل به على التكثير في الفعل فيكون المعنى: غلَّقَ البابَ مرارًا.

٦١. زيادة من ش.

٦٢. مفهوم المطاوَعة أنها: قبول المفعول به لأثر الفعل المتعدّي. ويُعبَّر عن هذا القبول بصيغة فعلية جديدة يُصبح فيها المفعول الذي كان يتلقَّى الأثر فاعلاً، نحو: كَسَرَ زَيدٌ الزُّجاجَ فانكَسَرَ. فكأن الفاعل استمرَّ بإيقاع الفعل «كَسَر» بالمفعول به وتحريضه له على القيام بالفعل، حتى قَبِل المفعولُ الأثرَ، وقام بالفعل الجديد «انكَسَر» من تلقاء نفسه. فالمُطاوع إذاً هو«المفعول الذي صار فاعلاً ... لكنهم سمَّوا فعله المُسنَد إليه مُطاوِعاً مجازاً». يُنظر: الرضي: شرح الشافية ١: ١٠٣.

٦٣. في ش وحاشيتها أن الصواب: فاجتمعت تلك الإبلُ، لأن الإبل لا مفرد له من لفظه، وهو غير عاقل لذلك يُؤنَّث. والصواب أن الفاعل إذا لم يكن جمعَ مذكرٍ سالمًا جاز تذكير الفعل على معنى الجمع، وجاز تأنيثه على معنى الجماعة، فيُقال: جاء الرِّجالُ، أي: جمعُ الرجال. وجاءتِ الرِّجالُ، أي جماعةُ الرِّجال. يُنظر: شرح الكافية الشافية لابن مالك ٢: ٥٩٨.

٦٤. كذا في ص، وفي ش وط: وقيل للألوان والعيوب. وفي حاشية ش: «قوله: وقيل للألوان والعيوب، يُشعر المنافاة لما قبلَه، وليس كذلك، لأنهما [أي الألوان والعيوب] لا يُوجدان إلا في اللازم». فالمدلول المقصود هو: وبناؤه يختص بالألوان والعيوب، ويكون للمبالغة في اللازم. يُنظر: الممتع في التصريف ١: ١٩٥، وشرح لامية الأفعال

لابن الناظم ص٧٤.

٦٥. التَّكلُّف: هو أن يُعاني الفاعل صفةً يُحبُّها، فيحصل له أصل فعلها، نحو: تَشَجَّع وتَحلَّم وتَصبَّرَ وتَجلَّدَ وتَكرَّمَ. أي تكلَّف وعانَى حتى اتصف بالشجاعة والحلم والصبر والجلَد والكرَم. يُنظر أدب الكاتب لابن قتيبة ص٣٠٤. والتمثيل بـ«تعلَّم» على معنى التكلُّف لا يصحّ، لأن الأفعال الدالّة على التكلُّف من هذا البناء كلها لازمة كما في الأمثلة التي أوردتها قبل قليل، على حين أن «تعلَّم» متعدٍّ إلى مفعول واحد، وهو مزيد لمطاوَعة الفعل «علَّم» الذي يتعدَّى إلى مفعولين. وتحصيل المطلوب شيئًا بعد شيء يُسمَّى مواصلة العمل في مهلة نحو: تجرَّعَ الدواءَ.

٦٦. كذا في ص وش. وهو الصواب. وفي ط: عن عمرو.

٦٧. كذا في ص وش. وفي ط: ومثال المشاركَة بين الاثنين فصاعدًا.

٦٨. معنى «قِيل» هنا: وُضِع، أي: بناء «استفعل» موضوع لطلب الفعل.

٦٩. في ط: أي أطلُبُ المَغفِرة مِنَ الله تَعالَى.

٧٠. استعمل الفعلين «عَشُب واعشوشَبَ» دون علامة تأنيث، وهذا جائز لأن الفاعل «الأرض» مؤنث غير حقيقي.

٧١. في ط: افعيعالاً. وهو خطأ.

٧٢. يرى جمهور النحاة أن الغالب في «افعَلَّ» أن يكون للَّون أو العيب الحسي اللازم، بينما يغلب « افعالَّ » في اللون والعيب الحسي العارض. و«افعَلَّ» مقصور من «افعالَّ» لطول الكلمة، بدليل أنه ليس شيء من «افعَلَّ» إلا يُقال فيه «افعالَّ»، إلا أنه قد تقِلّ إحدى اللغتين في شيء وتكثر الأخرى، فطرح الألف من: احمَرَّ واصفرَّ وابيضَّ واسودَّ أكثر، وإثباتها في: اشهابَّ وادهامَّ واكهابَّ أكثر، وكلاهما لازم لا يتعدَّى. يُنظر: المقتضب للمبرد ١: ٧٦، وشرح الشافية ١: ١١٢.

٧٣. أي من أبواب التصريف الخمسة والثلاثين.

٧٤. أي: طأطأ رأسَه وحَنَى ظَهرَه.

٧٥. زيد في ط: وبِناؤُهُ لِلاّزِمِ فَقَط، نَحوُ: حَوقَلَ زَيدٌ، إذا كبُر وعجز عن الجماع.

٧٦. زيد في ط: وبِناؤُهُ أيضًا لِلتَّعدِية نَحوُ: جَهورَ زَيدٌ القُرآنَ. وفي ط جُعل هذا الباب ثالثًا، وما بعده ثانيًا، خلافًا للأصل.

٧٧. زيد في ط: وبِناؤُهُ لِلتَّعدِية فَقَط، نَحوُ: بَيطَرَ زَيدٌ القَلَمَ أي شَقَّهُ.

٧٨. زيد في ط: وبِناؤُهُ لِلاّزِمِ، نَحوُ: عَثيَرَ زَيدٌ أي طَلَعَ.

٧٩. زيد في ط: وبِناؤُهُ لِلتَّعدِية فَقَط، نَحوُ: جَلبَبَ زَيدٌ إذا لَبِسَ الجِلبابَ. وهذا التمثيل على التعدية غير صحيح. والصواب أن يُقال: جَلبَبتُ زيدًا، إذا ألبسته الجلبابَ.

٨٠. يُعدُّ هذا البناء من الأبنية الغريبة والنادرة. يُنظر: شرح الشافية: ١: ٦٩. ومعنى «سَلْقَى»: نامَ على ظهره، فهو لازم. وقيل متعدٍّ لأنه يُقال: سَلقيتُ البناء، إذا جعلته مستلقيًا غير مستقيم.

٨١. يُعرَّف الإلحاق بأنه: زيادة حرف أو حرفين في بنية الكلمة، سواء كانت اسماً أم فعلاً، لتصير بتلك الزيادة موازنة

لغيرها من الناحية الشكلية، أي في عدد الحروف وترتيب الحركات والسكنات. والغرض من زيادة الإلحاق، في رأي جمهور النحاة، التوسع في اللغة، لا إفادة معنى جديد.

٨٢. وإذا كان الملحق فعلاً وجب أن يكون موازناً للملحَق به في الماضي والمضارع والأمر والمصدر والمشتقات، وليس في المصدر وحده كما يرى المؤلِّف. يُنظر: شرح المفصل لابن يعيش ٧: ١٥٥.

٨٣. حرجمتُ الإبل فاحرَنجَمَت، إذا رَدَدتَها فارتدَّ بعضُها على بعض واجتمعت.

٨٤. زيادة من: ش وط.

٨٥. في ش: وبناؤه لمطاوعة «فَعْلَلَ».

٨٦. في ش: وهو مُطاوِع جَورَبتُه.

٨٧. في ش: «وهو مُطاوِع وليس له مُطاوَع». أي أنه مُطاوِع لفعل مقدَّر غير مستعمَل.

٨٨. في ش: «وهو مُطاوِع وليس له مُطاوَع أيضًا». وتَرَهوَكَ زيدٌ: تموَّجَ في مَشيِهِ.

٨٩. في ش: وهو مُطاوِع «سَلْقَى»، وتسلقَى زيدٌ: نام على قفاه. وقوله: « والياء في آخره» يقصد الألف المقصورة، وإنما قال «الياء» باعتبار شكلها لا باعتبار لفظها.

٩٠. يُنظر: شرح المفصل ٧: ١٥٦.

٩١. اقعنسَسَ: رجع وتأخَّر. وفي ش وط: وبناؤُهُ لِمُبالَغة اللّازِم؛ لأنَّهُ يُقالُ: قَعَسَ الرَّجُلُ إذا خَرَجَ صَدرُهُ فِي الجُملة. ويُقالُ: اقعَنسَسَ الرَّجُلُ إذا خَرَجَ صَدرُهُ ودَخَلَ ظَهرُهُ مُبالَغةً.

٩٢. في ط: وبِناؤُهُ للاّزِم نحو: اسلنقى زيدٌ. وفي ش: اسلنقى: وقع على قفاه، وهو مطاوِع سَلْقَى.

٩٣. الفعل الصحيح السالم: هو ما خلت أحرفه الأصلية من أحرف العلة سواء كان مجرَّدًا أم مزيدًا. ويُقابله الفعل المعتل: وهو ما كان أحد أحرفه الأصلية من أحرف العلة، سواء كان مجرَّدًا أم مزيدًا.

٩٤. في ط: والهمزة والتضعيف. وهذا خطأ لأنه يُشعر بأن الهمزة والتضعيف من أحرف العلة. ويُشار إلى أن الفعل المهموز والمضعَّف من أصناف الفعل الصحيح وفقَ التصنيف الذي أجمع عليه جمهور النحاة.

٩٥. المَدّ: هو مصدر مَدَّ يَمُدُّ.

٩٦. زيادة من ش.

٩٧. في ش: فنُقِلَت حركة الدال الأولى إلى الميم، فاجتمع ساكنان.

٩٨. زيد في ش وط: بِالإدغامِ، ويَجُوزُ لَم يَمدُدْ بِالفَكِّ.

٩٩. هذا البيت مصوغ بغير اللغة العربية وقد ضبطتُه بحيث يتوافق مع البحر الوافر. وقد رُوي بالعربية بيتان يجمعان هذه الأنواع، أوردهما السيد فضل بن محمد الذي اعتنى بالنسخة المطبوعة عام ١٤٣٠هـ التي اعتمدتُ عليها في التحقيق، وموجودان أيضًا في متن مخطوطة مجهولة المؤلِّف قمتُ بتحقيقها، والبيتان هما

جَمِيعُ أُصُولِ الفِعلِ سَبعةُ أوجُهٍ لَها أنا فِي بَيتٍ عَلَى الوَجهِ واصِفُ

لَفِيفٌ ومَنقُوصُ البِناءِ مُضاعَفُ صَحِيحٌ ومَهمُوزٌ مِثالٌ وأجوَف

المصادر والمراجع

١- الحريري، أبو محمد القاسم بن علي (ت٥١٦هـ): درة الغواص. تحقيق: عبد الحفيظ القرني، ط١، دار الجيل، بيروت ١٩٩٦.

٢- الرضي، رضي الدين الأستراباذي (ت٦٨٦هـ): شرح الرضي لكافية ابن الحاجب. تحقيق: الدكتور يحيى بشير مصري، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض ١٩٩٦.

٣-شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ورفاقه، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٥.

٤- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ): الكتاب. تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٨٨.

٥- السيوطي، جلال الدين (ت٩١١هـ): المزهر. تحقيق: محمد جاد المولى ورفاقه،المكتبة العصرية، بيروت ١٩٨٧.

٦- ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت٦٦٩هـ): الممتع في التصريف. تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة، ط١، المكتبة العربية، حلب ١٩٧٠.

٧- ابن عقيل، بهاء الدين (ت٧٦٩هـ): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا وبيروت ٢٠٠٥.

٨- قباوة، الدكتور فخر الدين: تصريف الأسماء والأفعال. ط٣، مكتبة المعارف، بيروت ١٩٩٨.

٩- ابن القطاع الصقلّي (ت٥١٥هـ): أبنية الأسماء والأفعال والمصادر. تحقيق: الدكتور أحمد محمد عبد

الدايم، دار الكتب المصرية، القاهرة ١٩٩٩.
١٠- ابـن منظور، محمد بن مكرم المـصري (ت٧١١هـ): لسان العرب. ط١، دار صادر، بيروت ١٩٩٢.
١١- ابـن مالـك، جمـال الديـن محمـد بـن عبـد الله (ت ٦٧٢هـ): شرح الكافيـة الشـافية. تحقيـق: الدكتور عبد المنعـم أحمد هريدي، ط١، جامعـة أم القرى، مكة المكرمة ١٩٨٢.
١٢- ابـن الناظم، بـدر الدين محمد بن عبـد الله بن مالك (ت٦٨٦هـ): شرح لاميـة الأفعال. تحقيـق: محمد أديب جمران، ط١، دار قتيبة، بيروت ودمشق ١٩٩١.
١٣- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ): شرح المفصل. مكتبة المتنبي، القاهرة، دون تاريخ.
١٤- شرح الملوكـي في التصريـف. تحقيـق: الدكتور فخر الدين قباوة، ط٣، دار الملتقى، حلب ٢٠٠٥.